جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

الموسومة بـ

النظام الانتخابي وآثاره السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

من إعداد الطالبة:

* هدروق نورية

تحت إشراف الأستاذ:

*بالنور علاء الدين

لجنة المناقشة

الاستاذ.....بن زايد.....رئيســـــــا

الاستاذ...بالنور علاء الدين.....مشرفا ومقررا

الاستاذ.....باوعوني احمد .....مناقشـــــــا

السنـــــة الجامعيـــــة: 2021-2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على نعمة العلم ونشكر كل من ساهم في رفعه وتطويره

وبعد:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "**بالنور علاء الدين**" الذي لم يبخل عليّ بمعلوماته وإرشاداته ونصائحه

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل الاكاديمي

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

وعلى آله رضوان الله عليهم أجمعين

إلى من قال الله في حقهما: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

صدق الله العظيم

أهدي هذا العمل:

إلى أمي الحبيبة صاحبة القلب الحنون حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها

إلى أبي العزيز حفظه الله و اطال في عمره

إلى إخوتي: لحسن وعبد الرزاق وابو بكر

الى ابنة اختي صفاء

الى صديقتي العزيزة عبير

أهدي ثمرة جهدي كل من ساندني في اتمام هذه المذكرة

مقدمة

مقدمة

الحديث عن النظام الانتخابي لنظام ما، يقودنا مباشرة الى الفلسفة العامة و التوجهات الكبرى لهذا النظام، لأنه بمثابة الضمانة الرئيسية والقاعدة التي من خلالها يمكن التأسيس لبناء دولة ديمقراطية على أسس دستورية وقانونية، تستجيب للمعايير المعمول بها دوليا، هذا ما جعل الاهتمام يتزايد بدراسة الانظمة الانتخابية بغرض معرفة اثارها و اختيار أفضلها و أكثرها حكمة ومثالية وعدالة.

فيعد النظام الانتخابي آلية لفرز الأصوات وتحديد النواب المنتخبين ، فيتنوع هذا النظام ويختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تراها ملائمة لتمثيل الشعب في المجالس المحلية والتشريعية ومن الانظمة العريقة والفريدة من نوعها عبر الديمقراطيات القديمة ، النظام الانتخابي الامريكي .

يعتبر نظام الولايات المتحدة الأمريكية نظاما اتحاديا فدراليا عن طريق وجود كيانين ضمن الدولة، الكيان المركزي الذي يجسد وحدة الشعب والدولة والكيان الإقليمي الذي يتجلى من خلاله التعددية والاستقلالية النسبية، ونظاما جمهوريا عن طريق اختيار الرئيس من قبل الشعب الأمريكي، حيث ينتخب شعب كل ولاية رئيس جمهوريته بشكل غير مباشر.

يؤثر النظام الانتخابي الأمريكي تأثيرا كبيرا في العديد من الجوانب في الحياة السياسية. و من هذا المنطلق يمكن تحديد نطاق هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:-

كيف يعمل النظام الانتخابي الامريكي وما هي ابرز أثاره السياسية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، سوف أحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:-

1. ما هو النظام الانتخابي و ما هي أهم أنواعه؟
2. ما هو النظام لانتخابي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية؟

3. ما هي الآثار السياسية للنظام الانتخابي الأمريكي؟

الفرضيات: من الناحية المنهجية تقتضي الإجابة على الإشكالية صياغة الفرضية الآتية:-

- يؤثر النظام الانتخابي الأمريكي على عدة جوانب من الحياة السياسية المميزة لهذا البلد أبرزها: النظام الحزبي، المشاركة السياسية و مستوى تمثيل الأقليات.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع النظام الانتخابي وآثاره السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة تمثل في: الأثر الكبير الذي يتركه اختيار نظام انتخابي معين سواء على الناخبين أو في إعادة صيغة شكل الدولة وفقا لقواعد ونظام سياسي وأداء اقتصادي وقانوني اتجاه النظام الجديد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إزالة الضبابية والغموض حول موضوع نظام انتخابي وآثاره السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية سواء أكان ذلك من حيث المفهوم أو الآثار والهدف من هذه الدراسة هو الرغبة في التعرف على النظام الانتخابي بصفة عامة والنظام الانتخابي الأمريكي بصفة خاصة ومعرفة الآثار السياسية لهذا النظام.

أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى سببين، أحدهما ذاتي والآخر موضوعي على هذا النحو

الأسباب الذاتية: تتجلى في الرغبة الذاتية للبحث في هذا المجال والميول الشخصي للمواضيع الانتخابية، والتخصص في مجال الإدارة المحلية بالإضافة إلى محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة خصوصا.

الأسباب الموضوعية: تعود أسباب اختيار الموضوع إلى كونه من المواضيع المستجدة والفائدة العلمية له تعود إلى معرفة كيفية عمل النظام الانتخابي في الولايات المتحدة الامريكية والآثار السياسية له.

أدبيات الدراسة:

اعتدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المراجع والمذكرات والمجلات والدوريات نذكر منها كتاب نيرو بيرجر الذي يتحدث فيه عن النظام الانتخابي واثره السياسية في الولايات المتحدة الامريكية و من أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد:

دراسة عبدون سعدون وآخرون، النظم الانتخابية، بيروت، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، 2005 والذي تطرق فيه إلى كل ما يخص النظام الانتخابي من مفاهيم وأنواع.

لحافظ الدليمي: النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، أعمال، دار وائل للطباعة والنشر 2001 والذي تطرق إلى دراسة الأنظمة الانتخابية في التفصيل في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

دراسة موريس ديفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الانظمة السياسية، ترجمة جورج سعد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2014، تناول فيه إلى كل ما يخص المؤسسات السياسية في القانون الدستوري وبالأخص الأنظمة السياسية.

مناهج الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في محاولة لوصف النظام الانتخابي الأمريكي وتحليله كما اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى تاريخ الانتخاب، والتطور إلى التاريخي للانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية.

اقترابات الدراسة:

نجد العديد من الاقترابات التي تدرس النظام الانتخابي الامريكي وآثره السياسية بما فيها

الاقتراب القانوني

هذا الاقتراب في الدراسات السياسية ساعدنا بشكل كبير في تحديد وضبط العملية الانتخابية من خلال اعتماد على القوانين المتعلقة بنظام الانتخابات.

صعوبات الدراسة:

تنحصر صعوبات الدراسة في حداثة الموضوع خاصة في جانب الآثار السياسية، ضف إلى ذلك نقص المادة العلمية وقلة الكتب والمراجع الخاصة بالنظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية.

خطة الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع وباعتباره نظاما معقدا تم تقسيمه الى مقدمة وفصلين وخاتمة

مقدمة

الفصل الاول: ماهية النظام الانتخابي وأثاره السياسية حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى أربع مباحث تناولنا في المبحث الأول إلى مفهوم الانتخاب، أم المبحث الثاني فجاء فيه مفهوم النظام الانتخابي والمبحث الثالث تناولنا فيه تصنيف النظم الانتخابية أما المبحث الرابع والأخير فجاء فيه الآثار السياسية للنظام الانتخابي.

الفصل الثاني: النظام الانتخابي وآثاره السياسية في الولايات المتحدة الامريكية حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى نظام الحكم الامريكي كما جاء في المبحث الثاني النظام الانتخابي الامريكي أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الآثار السياسية للنظام الانتخابي الأمريكي.

خاتمة

الفصل الأول ماهية النظام الانتخابي وآثاره السياسية.

الانتخاب حق كفلته الدساتير والنظم الديمقراطية للأفراد للتعبير عن آرائهم السياسية للمشاركة في رسم السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق مباشره هذا الحق، وتعد الانتخابات الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها اختيار الأشخاص الذين سيعهد لهم اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة للدولة،

يرتكز معيار الانتخابات الحرة والنزيهة بالدرجة الأولى على النظام الانتخابي أي " مجموعه قوانين التي تبين وقت انعقاد الانتخابات من يحق لهم ممارسه حق الاقتراع، كيفية تحديد الدوائر الانتخابية كما يشمل أيضا العملية الانتخابية بدءا من التسجيل الأول للناخبين مرورا بالدعاية الانتخابية حتى فرز الأصوات.[1]

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى أربع مباحث يختص المبحث الأول في شرح الانتخاب.

المبحث الثاني في مفهوم النظام الانتخابي والمبحث الثالث في تصنيف النظم الانتخابية إما الرابع يختص بشرح الآثار السياسية للنظام الانتخابي.

1 علي الشنطاوي ، محاضرات في الديمقراطية ، دار مكتبه حامد للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن بدون سنه نشر ، صفحه 180

المبحث الأول: مفهوم الانتخاب.

الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة والأساسية لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى.[1]

المطلب الأول: تعريف الانتخاب.

في لسان العرب لابن منظور الانتخاب من فعل نخب ونخب الشيء اي اختاره. والنخبة ما يختاره منه ونخبه القوم ونخبتهم خيارهم.[2]

-يعرف الانتخاب لغة بأنه الاختيار بين أمور معروضة، اما اصطلاحا فالانتخاب يعني الطريقة التي بموجبها يعطي الناخب للمنتخب وكاله ليتصرف باسمه

-يعرف الانتخاب بانه ممارسة "الديمقراطية التي تقوم بمقتضاها هيئه الناخبين بممارسة حقها في السيادة باختيار الحكام عن طريق التصويت وبالاشتراك في اتخاذ القرارات السياسية عن طريق الانتخاب الذي يوفر للهيئة الحاكمة الوجود الشرعي"[3]

-الانتخاب هو نمط ايلولة السلطة يرتكز على اختيار المواطنين لممثليهم او لمندوبيهم على المستوى المحلي الوطني او المهني او هو نمط لمشاركه المواطنين في الحكم في إطار الديمقراطية التمثيلية[4].

---

1 سعد مظلوم العبدلي الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنه طاء واحد دار حلبه 2009 صفحه 27

2 ابن منظورجمال الدين بن مكرم الانصاري، لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني ، مصر بدون سنه، نشر صفحه 2

3 منصور مُحَمَّد الواسعي ، حق الانتخاب والترشح وضمانتها الإسكندرية، المكتبة الجامعي الحديث، 2010 ، صفحه 22

4 احمد سعيفان، قاموس مصطلحات سياسية والدستورية والدولية، ط 1، بيروت، مكتب لبنان، 2004 ، صفحه 53

-ويرى (**ريتشارد روز**) ان الانتخاب ظاهره معقده فهي أكبر من ان تكون مجرد تجميع بسيط للتفضيلات الفردية للأحزاب معينة دون اخرى وتعكس مدى واسع من المتغيرات المؤثرة[1]

هذا ولا تختصر عمليه الانتخاب على مجرد اختيار شخصيات بعينها ولكنها تمتد في المقام الاول الى اختيار السياسات والبرامج التي تحظى بتأييد الأغلبية[2]

-كما يعتبر الانتخاب من الناحية القانونية الوسيلة او الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسند إليهم مهام ممارسه السيادة او الحكم نيابة عنهم سواء على المستوى السياسي مثل الانتخابات الرئاسية او التشريعية او على المستوى الاداري مثل الانتخابات البلدية والولائية او على صعيد المرافق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الانتخاب.

الواقع ان الانتخاب لم يظهر للوجود دفعه واحده بل كان وليد تطورات مر بمراحل وصراعات من الديمقراطيات القديمة الى الديمقراطيات الحديثة[3]

اولا: الانتخاب في الديمقراطيات القديمة.

لم يبرز مفهوم الانتخاب في الديمقراطيات الإغريقية والرومانية وكان السبب في ذلك هو حصر الحقوق في عدد قليل من السكان اما الباقي فهم عبيد[4] في حين اخذت الديمقراطية طابعا مباشرا حيث يجتمع السكان في قاعه عامه من اجل التصويت مباشره دون وساطة.

---

1 عبد الهادي جوهري ، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ط 01 الإسكندرية، المكتبة الجامعية 2001 صفحه 151

2 اسامه احمد العادلي، النظم السياسية المعاصرة بين الشمولية والديمقراطية، الإسكندرية، 2004 ، صفحه 94

3 الامين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، صفحه 206

4 كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، دمشق، مطبعه الرياض 1981، صفحه 197

الاسلوب المتبع في التعيين هو القرعة بحيث اعتقدوا ان القرعة تترك الامر الإرادة الاله لاختيار من يشاء وهذا يعكس شعورهم بالمساواة ولا يزال اسلوب القرعة يستعمل حتى في الديمقراطيات الحديثة لاختيار القضاة الاقليميين واعضاء المحاكم التجارية المحلفين.

ثانيا: الانتخاب في العصور الوسطى.

ادى الانهيار الإمبراطورية الرومانية الى تقلص فكره السلطة العامة في اوروبا وانتشار نظام الاقطاع والطبقية فكانت حياه الفردية جزء لا يتجزأ من الجماعات التي ينتظم فيها الفرد وتتولى حمايته.

وكان الفرد لا يتمتع بحقوقه الا عن طريق الجماعة فلم يكون الفرض الاساسي من التمثيل المشاركة في الحكم واقتصر دور الممثلين على اقرار الضرائب الجديدة المطلوب طرحها بيان مخالفات التي يرتكبها الموظفون الملكيون حماية الامتيازات الخاصة بالجماعة وعليه لم يكن يساهم الشعب في ممارسه السلطة العامة.

ثالثا: الانتخابات في الديمقراطيات الحديثة.

في القرن (18) ومع ظهور السيادة الشعبية تم الربط بين الديمقراطية والتمثيل عن طريق الانتخاب امام استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة لعدم امكانيه جمع كل المواطنين في جمعيه عامه في الدول الكبرى، فمن جهة تزايد عدد الناخبين ومن جهة اخرى تعقدت حاجات الشعب أمور حكمهم الامر الذي يستدعي توفر الخبرة الفنية والإدارية لم تعد هذه الجمعيات العامة كافيه لتناول امور الدولة اضافه الى امكانيه التأثير على المصوتين لان التصويت يتم علانية فيجب الاخذ بعين الاعتبار تأثير رجال الدين عليهم.

امام هذه الانتقادات ظهر في اوروبا مفهوم جديد للديمقراطية وهي الديمقراطية التمثيلية التي تفترض بطبيعتها انتداب ممثلين من الشعب لتولي الحكم عنه لأن الشعب لا يستطيع ممارسه الحكم مباشره. وذلك بطريقه الانتخاب التي كانت وسيلة للشعب لانتقاء من يثق بهم من نوابه [1]

اما بالنسبة للفقيه (**جون جاك روسو**) لم يكن من مؤيدي الانتخاب والنظام النيابي فنظريته للسيادة الشعبية لا تقبل التجزئة ولا التنازل فهو يستبعد تماما نظام الحكم التمثيلي لكن هذا لا يعني انه ضد تشكيل مجالس منتخبه بل هو ضد فكرة ان هذه المجالس تنوب عن الامه لان السيادة لا يمكن التنازل عنها.[2]

شهد القرن (19) نضالا في سبيل الديمقراطية والمطالبة بتوسيع الانتخابات للوصول الى الاقتراع العام فأصبح هناك تلازم بين الديمقراطية وحق التصويت وسائر الحقوق الفردية حريه التفكير حريه الصحافة الى حد ان اصبحت الانتخابات الأداة الأساسية للحفاظ على انتقاء الحكام وتوليهم تولي شرعيه.

اما الانتخاب في الدول الاشتراكية لا يعتبر اساسا يمكن الاستغناء عنه فالنظرية الماركسية ترى في الحريات الفردية ومنها حق الانتخاب حريات وحقوق شكليه فارغه من مضمونها لان الحرية العملية منعدمة بفعل الرأسمالية التي يتعلق مصير حياة الفرد اليومية فيها لإرادة اصحابه و ضغطهم.[3]

---

1 امون الرباط، الوسيط في القانون الدستوري، النظرية القانونية في الدولة وحكمها، الجزء 2 ط 02 ، بيروت دار العلم للملايين 1971 صفحه 419

2 كمال الغالي،مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، مرجع سابق، صفحه 301

3 امون رياض، الوسيط في القنون الدستوري ، النظرية القانونية في الدولة وحكمها، مرجع سابق، صفحه 420

رابعا: الانتخاب في القانون الدولي

اقر الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنه (1948) "يحق لكل انسان في المشاركة في حكم بلده" إذا نص المادة 21 الفقرة ثلاثة منه بان اراده الشعب هي اساس سلطه الحكم نص المادة 21 بيان صريح لمبدأ الديمقراطية النيابية التي بدا الاهتمام بها يتزايد اذ تعد عنصرا أساسيا في شرعيه الحكومات بين المجتمعات الدولية.[1]

هذا ما يفسر في الوقت الحاضر المشاركة الفعلية للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لمجموعه من المنظمات الحكومية والدولية والمنظمات غير الحكومية لتفعيل دور الانتخاب من خلال مراقبه الانتخابات وتقديم المساعدة الفعلية والخبرة الفنية. ومن امثله انشطه الامم المتحدة في مجال الانتخابات والرامية الى تقديم المساعدة الفنية نذكر اتفاقيه التسوية الشاملة في (كمبوديا): وهي اتفاقيه الدولية تشكل بوجه عام الشروط الدنيا التي يعتبرها المجتمع الدولي ضرورية لأجراء الانتخابات الحرة والنزيهة.

اذ كانت هناك بعض الدول ترحب بتدخل الامم المتحدة للأشراف او التحقيق لرصد الانتخابات وان هناك دول اخرى تعارض ذلك (كالصين، كوبا، كولومبيا).

هذه الدول تعتبر تدخل الامم المتحدة انتهاكا للمادة (2) فقرة (7) من ميثاق الامم المتحدة غير انه تجدر الإشارة ان تدخل الامم المتحدة يستدعي تفويضا محددا من الجمعية العامة بناء على طلب من حكومة الدولة التي ستجرى فيها الانتخابات والذي يدعمه قطاع عريض من الجمهور.[2]

المطلب الثالث: التكييف القانوني للانتخاب.

تختلف الأراء حول الانتخابات وطبيعتها القانونية فالرأي الاول يقول ان الانتخاب حق شخصي او خاص اما الثاني فيراه واجب او وظيفة والاخير توقيفي فهو حق ووظيفه في ان واحد.

---

1 جالسين جدن، جميل الانتخابات الحرة والنزيهة، القانون الدولي والممارسة العملية ، نزيهة احمد منير فايزة حكيم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، صفحه 40

2 ابراهيم عبد العزيز شيحه الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري الدار الجامعية لبنان بدون سنه

أولا: الانتخاب حق شخصي.

يرى أنصار هذا الاتجاه ان الانتخاب حق شخصي مأخوذ من ادميه كل مواطن وهم يتفقون في ذلك مع اصحاب نظريه الشعب. حيث يقول دعاه نظريه سيادة الشعب ان الانتخاب نتيجة منطقيه من نتائجها ذلك ان الوسيلة التي تمكن المواطنين من ممارسة الجزء الذي تتمتع به من السيادة وهذا ما يعني انه لا يمكن حرمان أي مواطن من حقه في الاقتراع وجميع المواطنون متساوون في ذلك كما ان المواطن حر تماما في استعماله او عدم استعماله[1] ان نظريه سيادة الشعب تقوم على اساس زيادة الدولة تكون مجزاه بين جميع افراد الشعب بمفهومه السياسي دون الاجتماعي بحيث يختص كل فرد بجزء منها فسياده الدولة ملك لجميع الشعب.

يذهب اصحاب هذا الاتجاه الى القول بان الانتخاب حق شخصي لكل مواطن باعتباره حقا طبيعيا لا يجوز ان ينزع او ينقص منه [2]. وكما عبر الفقيه السياسي (**جون جاك روسو**) ان التصويت حق لا يمكن انتزاعه من المواطنين وعليه فكل مواطن له الحق في ممارسه مظاهر جزء من السيادة الذي يمتلكه وعليه يجب الاخذ بنظام الاقتراع العام حتى لا يحرم اي شخص بالممارسة حقه الانتخابي لأي سبب كان كالمستوى التعليمي، الانتماء الى طبقه اجتماعيه معينه ان تكون له ثروة معينه.

يترتب على اعتبار الانتخاب حقا شخصيا النتائج التاليه:[3]

1. انه لا يجوز للمشرع ان يقيد من حق الانتخاب فيجعله قاصرا على فئة دون فئة أخرى اذ ان هذا الحق لصيق بالفرد باعتباره مواطنا ومن ثم يلزم الاخذ بنظام الاقتراع العام لا الاقتراع المقيد.
2. ما دام الانتخاب حق فانه لا يمكن إلزام صاحبه على مباشرته فالانتخاب، اختياري وليس اجباري .

---

1 الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية ، مرجع سابق ص 20

2 جالسين جدن جميل، الانتخابات الحرة والنزيهة القانون الدولي والممارسة العملية ، مرجع سابق ، ص 134

3 ابراهيم عبد العزيز شيحه، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، لبنان ، بدون سنه نشر ص 14

ثانيا: الانتخاب وظيفة.

ان الانتخاب من منظور اصحاب هذا الاتجاه وظيفة اجتماعيه وسياسيه او ممارسه الاختصاص او تكليف بحيث يرتكز على وحده السيادة الغير قابله للتجزئة فالمواطنين حسب هذا الراي يمارسون وظيفة كلفوا بها من طرف الامه التي لها الحق في تحديد من يمارس تلك الوظيفة سواء نتيجة انتماءاتهم الوظيفية والمالية وكذلك اجبارهم على ممارستها، ومن الملاحظ ان هذا الراي يرتكز على عنصرين هامين في تحديد طبيعة الانتخاب وهما عنصرا "السيادة والامه" وذلك باعتبار الارتباط القائم بينهما.[1]

فنجد اصحاب هذا الراي هم أنصار نظريه سيادة الامه بحيث يعتمدون في نظريتهم على ان جميع السلطات في يد الدولة وهي صاحبه السيادة وعليه يرون ان الدولة تكلف من تشاء من الافراد بالتعبير عن ارادتها وبالتالي يكون الانتخاب مجرد وظيفة كسائر الوظائف العامة اذ يمكن قصره على فئة معينه بشروط وضمانات خاصه.

وبناء على هذا الفهم لواقع التصور الرأسمالي لسياده الامه في النظام الديمقراطي فان الانتخاب وسيله للتعبير عن اراده الامه.

اعتبار الانتخاب وظيفة لا يمنع المشرع من توسيعه على أكبر عدد من المواطنين وذلك باسم المصلحة العامة للامه ذلك ان باعتبار الانتخاب وظيفة قد يجعل من المشرع تعميم هذا الحق الانتخابي. ومن ثم تقييده بشروط منظمه له وبالتالي يصبح هذا الحق مخولا لكافة الافراد.

1 اوصديق فوزي، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الكتاب الحديث ، الجزائر، 2000 ،ص 223

اعتبار الانتخاب وظيفة يطرح اشكالا مفاده انهما ما مدى شرعيه الانتخاب او تنظيمه كوظيفة من المشرع بينما كانت هي سببا في نشأته وظهوره بمعنى ان المشرع كيف ينظم هذه الوظيفة في الوقت الذي هي التي اوجدته اساسا إذا فاعتبار الانتخاب وظيفة يجعلون امام حاله تناقض حول كيفية نشاه هذه الوظيفة.[1]

ثالثا: الانتخاب حق ووظيفه.

يذهب هذا الاتجاه بان الانتخاب حق ووظيفه ويفسر هذا الراي بان الانتخاب حق فردي ولكنه يعتبر وظيفة واجبه الاداء في نفس الوقت هذا القول مردود عليه لأنه لا يمكن الجمع بين هاتين الصفتين المتعارضتين في لحظه واحده بل يتم الجمع بينهما بالشكل المتتابع: الانتخاب يعتبر حقا شخصيا تحميه الدعوة القضائية في البداية، اي عند قيام الناخب بتقييد اسمه في جداول الانتخابات ولكنه يتحول الى مجرد وظيفة تتمثل في الاشتراك في تكوين الهيئات العامة في الدولة عند ممارسه عمليه التصويت ذاتها.

رابعا: الانتخاب سلطه قانونيه.

يتجه الراي الراجح في الفقه الحديث الى ان الانتخاب لا يعتبر حقا شخصيا ولا وظيفة وانما هو سلطه قانونيه مقرره للناخب يحدد مضمونها وشروطها القانون وتعطي الناخبين لتحقيق المصلحة العامة.

يترتب على هذا التكيف النتائج التالية:

1. يحق للمشرع ان يعدل من شروط الانتخاب على الوجه الذي يتطلبه الصالح العام ضيقا واتساعا، وليس للناخبين الحق في الاحتجاج.

1 الأمين شريط، الوجير في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية، مرجع سابق، ص 203

2. النتيجة الثانية هي ان الناخب لا يستطيع التنازل عن حقه في الانتخاب او ان يتفق مع غيره لمخالفه القواعد المنظمة لممارسه هذا الحق باي شكل.[1]

المبحث الثاني: مفهوم النظام الانتخابي.

يعتبر النظام الانتخابي أحد السبل الكفيلة لتحقيق قيم الديمقراطية وهذا بالنظر الى احتوائه على مجموعه من الاحكام القانونية التي تنظم الانتخاب في مختلف مظاهره انطلاقا من اكتساب حق الاقتراع والتسجيل في القائمة الانتخابية الى غاية اعلان النتائج النهائية اي انه مجموعه الاسس والمبادئ والقوانين والاجراءات التي تحدد العملية الانتخابية[2].

المطلب الأول: تعريف النظام الانتخابي.

أولا: تعريف النظام.

ان اي انسان هو في حاجه الى نظام في حياته اليومية من اجل القيام بحاجياته لذلك عرف النظام من قبل عده مفكرين خاصه الفلاسفة اليونانيين، ومع تطور الأنظمة زاد العلماء الاهتمام بالنظام والبحث في اجزائه وتطلق تسمعيه النظام على: "مجموعه من الادوار التي تشكل مختلف عناصرها مجموعه متكاملة ومترابطة لا تنفصم ونظام شيء مجرد وصفي ونظري في ان واحد" ونقل هذا المفهوم من النظام الشمسي الى ميدان دراسة المجتمع في القرن التاسع عشر[3].

1 ابراهيم عبد العزيز شيحه ، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري المرجع السابق، ص 227

2 نعمان احمد الخطيب ا، لوسيط في النظم السياسية والقانون المقارن، مكتبه الثقافة للنشر والتوزيع ،الاردن، 1999 ، صفحه 279

3 ساميه بديعي، آليه التحول في النظام الاقليمي لشرق اسيا، رسالة ماجستير، جامعة منثوري قسنطينة ، كليه الحقوق قسم العلوم السياسية، 2007 ، صفحه 09

ثانيا: تعريف النظام الانتخابي.

يقصد بالأنظمة الانتخابية الانماط الانتخابية وهي تشير الى استعمال قواعد فنيه قصد الترجيح بين المرشحين في الانتخابات وعاده ما تعرف بالأساليب والطرق لعرض المرشحين على الناخبين، فرز النتائج وتحديدها.[1]

النظام الانتخابي بالمعنى الواسع يحول الاصوات المدلى بها في انتخاب عام الى مقاعد مخصصه بالأحزاب والمرشحين اذ ان لديه تأثير كبير على النظام الحزبي القائم فعندما نحدد نظام انتخابي معين نكون قد حددنا أحد الاختيارين سواء اعطاء افضليه لحكومة انتقاليه او منح حزب معين سيطرة الأكثرية يقصد بالنظام الانتخابي.

مجموعه القواعد القانونية الضابطة والمنظمة لأليات اختيار المرشحين والتدابير القانونية والتنظيمية لأجراء عمليه الانتخاب وترجمة إرادة الشعب إلى نتائج ملموسة ويعد انعكاسا لنظام السياسي القائم.[2]

ويعرف ايضا بانه التقنية التي يتم بمقتضاها احتساب الاصوات المدلى بها في الانتخاب من اجل تبيان المرشحين الفائزين بالمقاعد المتنافس عليها سواء كان النظام اكثريا او نسبيا فانه يهدف لوضع الصيغة الرياضية المستعملة لحساب تخصيص المقعد.

بالرغم من تعدد التعريفات الا انها تصب في قالب واحد وهو ان النظام الانتخابي هو مجموعه اجراءات والمبادئ والقوانين التي تحول اصوات الناخبين الى مقاعد وتضبط العملية الانتخابية.

المطلب الثاني: الاسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي.

يقوم النظام الانتخابي على مجموعه من الاسس والتي تحقق في ظلها الديمقراطية ومنها.

أولا: مبدا المساواة والعدالة.

---

1 الامين شريط ، الوجير في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية، المرجع السابق، صفحه 225

2 مفيدة بالعبيدي، اصلاح النظام الانتخابي وافاق تحقيق الديمقراطية التشاركية، مجلة التواصل من الاقتصاد والإدارة والقانون ، 2017 صفحه 51

تنص معظم الدساتير على المساواة امام القانون من حيث الحقوق والواجبات لكافة افراد المجتمع دون وجود التفرقة فيقوم مبدا المساواة لأتاحه نفس الفرص والامكانيات لكل أطراف العملية السياسية وذلك من اجل المنافسة الشريفة والشفافة، سواء في التصويت او تسيير مصالح البلاد لهذا لابد للنظام ان لا يخرج عن نطاق مبدا المشروعية وان يستجيب للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور.[1] ويقوم مبدأ العالة على حماية شرعية العملية الانتخابية كما انها تلعب دورا اساسيا في استمرار عملية التحول الديمقراطي.

ثانيا: مبدا التمثيل الحقيقي.

ان التمثيل الحقيقي لهيئة الناخبين يرجع الى استلام النظام بمبدأ العدالة والموضوعية وذلك بوجود الاحزاب الكبيرة وكذا الاحزاب الصغيرة الممثلة الاقليات لكي نصل الى تمثيل حقيقي لابد من معالجه بعض المظاهر الناجمة عن ازمه التمثيل وهي:

أ. **المشاركة السياسية:** وهي عباره عن ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تميز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد واداره الشؤون العامة واختيار قادتهم وممثليهم.

بالرغم من ان المشاركة السياسية تلعب دور رائد في الديمقراطيات الحديثة الا ان محدوديتاها اصبحت تنتشر في بعض الدول وهذا راجع لعده أسباب:

- شعور بعض الافراد ان المشاركة تهدد حياتهم الخاصة خاصه وان الممارسات السياسية تتسم بالتطرف وغياب الديمقراطية الحقيقية.
- الاعتقاد ان الممارسة السياسية تؤثر في علاقتهم الخاصة في محيطه ومكانته الاجتماعية والاقتصادية.

1 بوعلام حمو ، الممارسة السياسية، والنظم الانتخابية في المغرب العربي ، الجزائر والمغرب نموذجا ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعه وهران 02، محمد بن احمد، كليه الحقوق والعلوم السياسية ، 2015/2014 صفحه 24

- طبيعة النشأة والثقافة في المجتمع وغياب عوامل التوعية مما يؤدي الى قله الوعي السياسي وبالتالي انخفاض نسبه المشاركة.[1]

ب. **ضعف التمثيل النسوي**: بالرغم من الاعتراف اغلب دساتير الدول بحق المرآه في المشاركة السياسية الا ان مشاركتها محدودة و هذا ما يتنافى مع المبادئ الديمقراطية القائمة على المساواة وعموميه الاقتراع وحكم الأغلبية، طبقا للإحصائيات الصادرة عن الاتحاد الدولي في كانون الثاني 2007 كانت حصه تمثيل المرآه في الهيئة التشريعية الوطنية على مستوى العالم تصل الى17.2% وذلك بإقرار العديد من الدول بتدني مستوى تمثيل المرآه في البرلمان ووصل تمثيلها الى% 31 رغم التقدم الطفيف الذي عرفته بعد بدأيه 2007 نظرا لكون المرآه تمثل نصف المجتمع الا ان العديد من الدول لم تصل الى هذه النسبة[2].

ج. انعدام الثقة بين الشعب وممثليه ان ضعف العلاقة بين الشعب وممثليه راجع الى الدور الذي تقوم به الاحزاب السياسية وسيطرتها على الترشحات. ان التناوب على السلطة يعني التناوب الحزبي، حيث كل حزب يعبر عن طبقه معينه دون غيرها فهي لا يمكن ان تمثل الكل وهذا ما جعل الديمقراطية تتعرض الى الانتقادات.[3]

المطلب الثالث: اهميه النظام الانتخابي.

تظهر اهميه النظام الانتخابي فيما يمكنه ان يترك من اثار حاسمه في اختيار الشخص الذي سينتخب والحزب الذي سيتولى السلطة وله تأثير كبير في نظام الاحزاب السياسية القائمة اما من جهة عددها او من جهة اهميتها اضافه

---

1 رشيدة لرقم ، النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، مذكره لنيل شهادة الماجستير ، جامعه منثوري قسنطينة ، قسم الحقوق، 2005 2006 ، صفحه 16

2 سيتينة لارسيرود وريتا تافرون، التعميم من اجل المساوات، ترجمة عماد يوسف، السويد، دليل المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات 2007 ص 04.

3 رشيدة لرقم، النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، نفس المرجع ، ص 17

الى تأثيرها على تماسك الاحزاب وانضباطها كما يترك النظام الانتخابي تأثيره على الخطاب السياسي بحيث يشجع او يمنع تكوين تحالفات بين الاحزاب كما يمكن ان يحفز على العكس.

يضاف الى ذلك ان النظام الانتخابي الذي لا يسمح للجميع بالوصول الى السلطة دوريا، ويعزل المعارضة ويفقدها الامل في المشاركة ويترك في نفوس افرادها بأسا من امكان الفوز في المرات السابقة هو نظام يخص الخاسرين على العمل من خارج النظام السياسي واللجوء الى الوسائل غير الديمقراطية غالبا ما تأخذ طابعا عنيفا.[1]

لابد من امتلاك المعرفة الضرورية على النظم الانتخابية المعمول بها في العالم ويمكن ايجاز اهميته فيما يلي :[2]

1. يرسخ مصالح معينه ويضعف أخرى.
2. يشجع بناء تحالفات الوطنية.
3. يمكن ان يصعد او يخفف الصراع السياسي داخل المجتمع.
4. يمكن ان يحدد سهوله او صعوبة عمليه التصويت بالنسبة للمواطن وخصوصا في المجتمعات التي تكثر فيها الامية.
5. يحدد شكل النظام السياسي في الدولة.

المبحث الثالث: تصنيف النظم الانتخابية.

يرتبط تنوع وتعدد النظم الانتخابية من دوله الى اخرى باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الصياغات الحضارية والتاريخية التي ادت الى ظهورها.

---

1 حسين عبيد صال، ح طاليس القانون الدستوري العام، المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة، بيروت ، دار المنهل اللبناني، قاسمي، 2017 ، صفحه 106

2 ابراهيم الخليل ابراهيم ، البزم إثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني 1996، 2012 ،دراسة ميدانيه مذكره ماجستير في العلوم السياسية، جامعه الازهر، غزة، 2014 ، ص 21

فترجمه النظام الانتخابي في شكل اجراءات واليات ضمن منظومه قانونيه تعرضه وتحدده على ضوء خصوصيه متغيرات ومتطلبات البيئة في كل دوله قد اضفى ليونة على هذه الاليات القانونية على مستوى النظام الانتخابي من جهة وأدى الى تنوع النظم الانتخابية في نفس الدولة باختلاف طبيعة الانتخابات (رئاسية، تشريعيه، محليه) والتي يمكن حصرها في ثلاث أنواع:

- نظام الانتخاب المباشر وغير المباشر.
- الانتخاب الفردي والانتخابات العامة.
- النظام النسبي ونظام الأغلبية.

المطلب الاول: نظام الانتخاب المباشر وغير المباشر.

أولا: نظام الانتخاب المباشر.

في هذا النوع من النظام الانتخابات يقوم الناخبون باختيار نوابهم بصفة مباشره من دون وجود وتدخل ايه وساطة، وذلك على اختلاف طبيعة الانتخابات ومستوياتها (رئاسيه، محليه، تشريعيه) حيث يتم اختيار اعضاء المجلس النيابية على مرحله واحده فقط.

ثانيا نظام الانتخاب غير المباشر.

ساد الاعتقاد ان الانتخاب مباشر هو أحسن بديل عن الديمقراطية المباشرة بعد تعذر وفشل تطبيق هذه الأخيرة في العديد من الأحيان، حيث يعتبر الطريق الوحيد المؤدي الى ممارسه القاعدة الشعبية لهذا الحق دون عرقلة من اية انواع من الوسائط كالأحزاب السياسية مثلا اضافه الى كونه من انجح الوسائل للزيادة والترسيخ الوعي السياسي لدى الافراد الناخبين نتيجة اهتمامهم وتحملهم المسؤولية المباشرة الملقاة عليهم اثناء الانتخابات.[1]

1 عبد الغني بسيوني، عبد الله ، النظام السياسية والقانون الدستوري ، منشئات التعارف ، الإسكندرية، 1997 ، صفحه 168

غير ان الانتخاب غير المباشر غالبا ما يزيد من تأثير العناصر الوسيطة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح وغيرها مما يؤدي الى تشويه العملية الانتخابية ويحد من عوامل نجاحها اضافه الى تجزئه العملية الانتخابية الى مستويين او درجتين من شانه ان يؤدي الى ضياع خيارات الناخبين من المستوى الاول لان المرحلة الحاسمة في الانتخابات تعود الى خيارات الناخبين من الدرجة الثانية (المندوبين والوكلاء).

المطلب الثاني: الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة.

أولا: الانتخاب الفردي (الاسمي).

في هذه الحالة يتم تقسيم الدولة الى دوائر انتخابيه صغيره نسبيه حيث يكون لكل دائرة انتخابيه ممثل واحد يتم انتخابه من طرف سكان هذه الدائرة الانتخابية، فلا يجوز للناخب ان يصوت الا لمرشح واحد مهما كان عدد المرشحين.[1]

يعتبر هذا النمط من الانتخابات من ابسط وأسهل نظم انتخابيه وذلك نظرا لصغر حجم الدائرة الانتخابية من جهة ولسهوله عمليه الاختيار في ظل وجود عدد محدود من المرشحين في اغلب الحالات من جهة أخرى.[2]

ويحقق الانتخاب الفردي المساواة بين الدوائر الانتخابية نظرا لصغر حجمها اين يكون لكل دائرة نائب واحد فقط يمثلها فضلا على ان هذا النوع من نظم الانتخاب يعطي فرصه حقيقيه لبعض الاحزاب الصغيرة والاقليات للحصول على مقاعد النيابية على مستوى الدائرة الانتخابية.

يركز هذا النوع على شخصيه المترشح اي المفاضلة بين الاشخاص على حساب الافكار والبرامج.

---

1 الامين شريط ، الوجير في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية ، مرجع سابق ، صفحه 226

2 نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون المقارن ، مرجع سابق، ص 319 -320

ثانيا: الانتخاب عن طريق القائمة.

في هذه الحالة تقسم الدولة الى دوائر انتخابيه واسعه النطاق ولكل ناخب الحق في تقديم قائمه بأسماء المرشحين الذين يريد اختيارهم.

يطبق نظام الانتخاب عن طريق القائمة في عده صور تختلف من دوله الى اخرى باختلاف فلسفه النظام الدستوري والقانوني لهذه الدول، من حيث نظرتها الى هامش حريه الفرد في نطاق الانتخاب بالموازاة مع التوجهات والاهداف السياسية للمشاركين في هذه العملية وعلى راسها الاحزاب السياسية ومن اشكال القوائم الانتخابية نجد.[1]

أ. نظام **القوائم المغلقة:** يقوم على الزاميه الانتخاب على القائمة الحزبية المرشحة دون ان يكون للناخب الحق في اي تغيير او تعديل في هذه القائمة سواء بالإضافة او الحذف او اعاده ترتيب مواقع مرشحين وعليه لابد من اختيار القائمة الحزبية كما هي (كامله). اضافه الى نظام القوائم المغلقة مع اعاده ترتيب القوائم اي يمنح الناخب الحق في تغيير وترتيب المرشحين لكن ضمن القائمة الواحدة التي تم انتخابها واختيارها.

ب. **نظام القائمة المفتوحة:** او نظام القوائم المغلقة مع المزج في هذا النوع يصبح غير مقيد بقائمة واحده فقط بل لديه الحرية المطلقة في تشكيل قائمه معينه من المرشحين حسب اختياري سواء من قائمه واحده او من عده قوائم مختلفة.

يساعد كبير حجم الدائرة الانتخابية على تحرير النواب من ناخبهم ما يجعل عمليه الانتخاب تحتكم الى منطق البرامج والخطط الحزبية التنافسية ذات البعد الوطني والقومي بعيدا عن منظور العلاقات الشخصية الفردية.

1 منصور محمد الواسعي، حق الانتخاب والترشيح ، وضمانتها، المكتب الجامعي الحديث، 2010 صفحه، 68 69

المطلب الثالث: النظام النسبي ونظام الأغلبية.

أولا: نظام الأغلبية.

هو أقدم نظام انتخابي وكان لفتره طويله الوحيد المعمول به ولا يزال يحظى بتفضيل أكثر من 80 بلدا في العالم اسنادا الى دراسة الاتحاد البرلماني العالمي (1993).[1] فهو يعتبر الابسط والاسهل بحيث يقوم على مبدا بسيط هو فوز المرشحين او الاحزاب التي تحصل على عدد من اصوات الناخبين كما ان الشرط الذي اقامته يخص القوانين الانتخابية معينه للفوز بالمقعد جعل بعض الدول تعتمد نظاما انتخابيا على دورتين بدلا من دوره واحده.

يطبق نظام الأغلبية في خمسه اشكال:

أولاً: نظام الفائز الأول.

أبسط أنواع النظم الانتخابية هو نظام الفائز الأول بحيث يتم فيه استخدام دوائر منفردة العضوية، والتصويت المركزي للمرشح هدف عرض أسماء المرشحين يقوم الناخبون باختيار اسم واحد من الأسماء المعروضة، والفائز هو المرشح الذي تحصل على العدد الأكبر من الأصوات حتى لو لم يفوق 20% من الأصوات الفعلية.

استخدم هذا النظام في 213 بلداً بصورة مثالية، منها بريطانيا والبلدان التي كانت تحت تأثير بريطانيا تاريخيا، وكذلك عدد من بلدان البحر الكاريبي في أمريكا اللاتينية، وفي خمس بلدان من آسيا والكثير من البلدان التي تعيش في الجزر الصغيرة في جنوب المحيط الهادي، كما يستخدم هذا النظام

في خمسة عشر بلداً إفريقيا. ويعتبر نظام الفائز الأول نظاماً بسيطاً، وله العديد من المميزات منها:

- يسهل عملية الاختيار وهذا ما سماه "فيليب برو" بوضوح الرهانات.

1 كرم لميس، الديمقراطية والانتخابات في العالم العرب، ي القاهرة، المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014 ، صفحه 111

- ينتج عن هذا النظام حكومة الحزب الواحد الفائز مما يجعلها أكثر قوةً واستقراراً.
- يستبعد الأحزاب المتطرفة عن التمثيل البرلماني.
- يعزز وجود صلة بين الناخبين وممثليهم.
- وأخيرا، من ايجابيات هذا النظام الوضوح والسهولة في التطبيق بحيث أن الصوت الصحيح لا يتطلب سوى وضع علامة واحدة جانب اسم مرشح واحد.

ومن أبرز العيوب التي تواجدت في نظام الحزب الواحد:

- عدم عدالة من حيث التمثيل.
- استبعاد التمثيل العادل للأقليات.
- يؤدي هذا النظام إلى استبعاد المرأة من البرلمان[1].

ثانياً: تصويت الكتلة.

إن تصويت الكتلة بكل بساطة يعني استخدام تصويت الفائز الأول في دوائر متعددة العضوية يمتلك كل ناخب عدداً من الأصوات يمثل عدد المقاعد الشاغرة، وعادة ما يتمكن الناخبون من حرية التصويت على المرشحين بصورة فردية، بغض النظر عن الحزب الذين ينتمون إليه، وهذا النوع من التصويت شائع في البلدان التي تمتلك أحزابا ضعيفة أو غير موجودة، وفي سنة 2004 استخدم هذا النظام في كل من جزر كايمان وجزر فوكلاند وفيات، الكويت، لاوس، لبنان، المالديف، فلسطين، سوريا، الأردن في 1989، وفي منغوليا عام 1992، ولكن استغني عنه في هذه البلدان نتيجة القلق إزاء النتائج التي أسفر عنها. ومن مزايا هذا النظام أنه يسمح للناخبين بالتفضيل ما بين الناخبين والمترشحين الفرديين، وفي الوقت نفسه يعمل على زيادة دور الأحزاب مقارنة بنظام

1 عبد الغني بسيوني، النظام السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 75

الفائز الأول، كما أنه يرفع قدرتها التنظيمية وتماسكها. ومن عيوبه أن تصويت الكتلة يمكن أن يكون له آثار غير المرغوبة على نتائج الانتخابات، وحسب المتخصصين يتجمع في ظل هذا النظام كل مساوئ نظام الفائز الأول، خاصة عدم التناسب بين حجم الكتلة الانتخابية وبين عدد المقاعد التي يحصل عليها في البرلمان

ثالثاً: تصويت الكتلة الحزبية.

خلافا لنظام الفائز الأول، هناك دوائر متعددة العضوية تحت نظام تصويت الكتلة الحزبية، ويختار الناخبون بين القوائم مرشحي الأحزاب بدلاً من الأفراد والحزب الذي يفوز بعدد كبير من الأصوات يأخذ كل المقاعد في المنطقة.

وكما هو الحال في نظام الفائز الأول فانه لا توجد أية متطلبات أو شروط للفوز بالأغلبية المطلقة من الأصوات، في سنة 2004 استخدم نظام كتلة التصويت الحزبية في أربع دول هي الكاميرون، تشاد، جيبوتي، سنغافورة. من مزاياه: أنه بسيط الاستعمال ويساعد على تقوية اللوائح والأحزاب ويجبر الأطراف على وضع لوائح مختلطة من المرشحين لكي يسهل تمثيل الأقليات.

أما بالنسبة للعيوب فان نظام كتلة التصويت الحزبية يعاني هو الآخر من نفس عيوب نظام الفائز الأول بحيث يؤدي إلى نتائج غير متكافئة في حال فوز حزب معين بأغلب المقاعد من أغلبية بسيطة من الأصوات.[1]

رابعا: التصويت البديل.

تجري الانتخابات بنظام التصويت البديل في دوائر منفردة العضوية على الشكل الذي تكون فيه في ظل نظام الفائز الأول، إلا أن نظام التصويت البديل يعطي خيارات أكبر عند ملء ورقة الاقتراع، ولا بد من إشارة الناخب

1 عبد الغني بسيوني، النظام السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 76

للمرشح المفضل، حيث يقوم الناخب في نظام التصويت البديل بترتيب المرشحين طبقا لاختياراته عن طريق كتابة رقم (1) لأفضل مرشح، والرقم (2) لاختياره الثاني، والرقم (3) للاختيار الثالث، وبذلك يمكن للناخبين من التعبير عن اختيارهم المفضل من بين المرشحين، ولا يكتفوا بذكر الاختيار الأول.[1]

يختلف هذا النظام عن نظام الفائز الأول في عدد الأصوات ويفوز المرشح بالأغلبية المطلقة من الأصوات (1+50%) لكن إذا لم يبلغ أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة عند الفرز الأول للأصوات، يتم إبعاد المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأصوات ويجري توزيع التفصيلات الثانية على المرشحين الآخرين، وتعاد هذه العملية حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة. ويعرف نظام التصويت البديل أيضا بنظام التصويت التفضيلي في عدة بلدان، حيث يستخدم في أستراليا وفيجي وغينيا الجديدة، وبالتالي فهو مثال جيد على الانتشار الإقليمي للنظم الانتخابية. تتمثل أهم مزايا هذا النظام في أنه يوجب التعاون بين عدة مرشحين واتفاقهم على تحويل أصوات مؤدييهم إلى أحدهم من أجل ضمان نجاحه في الانتخابات، لهذا اعتبر أفضل نظام للتعامل مع الانتخابات بحيث يلزم المرشحين بالبحث عن التفصيلات للآخرين، وما يعاب على النظام أنه يتطلب من الناخب معرفة القراءة والكتابة والحساب لأن عليه أن يحدد مفاضلة بين عدة مرشحين في دائرة واحدة.1 كما أن هذا النظام يصلح فقط في الدوائر الصغيرة حيث تكون المفاضلة بين مرشحين محدودي العدد ويفصل في الدوائر الكبيرة.[2]

---

1 اندرو رينولدز بن رايلي واندرو اليس، واخرون، اشكال النظم الانتخابية، ترجمة كريستيان شامتلو بنيويورك، مؤسسة موكرياني للبحوث و النشر، 2007 ، ص 86

2 اندرو رينولدز، مرجع نفسه .

خامسا: نظام الجولتين.

يتميز نظام الجولتين بأنه انتخاب يتم عبر جولتين، يفصل بينهما أسبوع أو أسبوعان، تجري الجولة الأولى على غرار الجولة الانتخابية الواحدة التعددية والأغلبية، إن أغلب أشكال نظام الجولتين تستخدم نظام الفائز الأول ولكن من الممكن أيضاً استخدام نظام الجولتين في مناطق متعددة العضوية باستعمال نظام كتلة التصويت.

وتختلف تفاصيل إدارة الجولة الأولى من دولة إلى أخرى والطريقة الأكثر شيوعا هي التي تجري مباشرة بين الفائزين الذي يحصلان على أعلى الأصوات من الجولة الأولى ويدعى هذا النظام تصفية الأغلبية.

يتم استخدام نظام الجولتين في انتخاب 22 من البرلمانات الوطنية ويعد هذا النظام من أكثر الوسائل شيوعًا لانتخاب الرؤساء.[1]

ثانيا: نظام التمثيل النسبي. يعرف النظام النسبي انه نظام انتخابي يقوم على اساس التنافس الحر بين اللوائح وتكتلات سياسية في دوائر انتخابيه كبرى بحيث تفوز كل لائحة بعدد من المقاعد المساوي بالنسبة للمئوية التي تنالها من مجموع عدد المخترعين وتقوم جميع انظمه التمثيل النسبي بي ار على المبدأ التالي تقليص التفاوت بين حصة الحزب من مجموع الاصوات الوطنية وحصته من البرلمان وعليه فان الحزب الذي يحصد 40 بالمئة من الاصوات يجب ان يحصد مقاعد مساويه لها

وفيما يلي سوف نتطرق الى اهم انواع النظم النسبية

أولا: نظام التمثيل النسبي على اساس اللائحة.

في هذه الحالة يكون الناخب مقيد بالقائمة المقدمة من طرف الحزب دون القدرة على التعديل او التغيير فيها[2]

---

1 نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون المقارن، مكتبه الثقافة للنشر والتوزيع الاردن، 1999 ، صفحه 362

2 سعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري ،دار الهدى ،الجزائر 1990 ،صفحه 114

اغلب الدول التي تتبع التمثيل النسبي نجدها تتبع نظام التمثيل النسبي. على اساس اللائحة، وهذا الاسلوب هو أسهل اساليب التمثيل النسبي بحيث يتقدم كل حزب قائمه من المرشحين ويصوت الناخبون لصالح الحزب او اللائحة ويكون لكل طرف عدد من المقاعد يساوي نسبه الاصوات التي تحصل عليها

ثانيا: الصوت الواحد المتحول.

يعتبر نظام الصوت الواحد المتحول من أكثر النظم الانتخابية جاذبيه الا ان استخدامه اقتصر على بعض الجمهوريات مثل ايرلندا سنه 1921 ومالطا 1947. [1]

يستعمل هذا النظام في الدوائر المتعددة المقاعد حيث يصنف الناخبون اسماء المرشحين وفقا لتفضيلهم على وقت التصويت البديل حيث يكون الناخب مقيد بالقائمة الواحدة لكن يستطيع ترتيب هذه القائمة التي يريد ان يصوت لها دون المساس بالقوائم الأخرى.

ويقوم هذا النظام على المبدأ التالي: يعلن فائزا كل مرشح تتجاوز اصواته الحاصل الانتخابي بقسمه الاصوات المقترحة على عدد النواب الذين يجب انتخابهم زائد واحد، ولنفرض ان منطقه انتخابيه سوف تنتخب فيها 100 صوت وأربع مترشحين وبعد عمليه الاقتراع حصل الأربعة على الناتج التالي

- المرشح 33 صوتا
- المرشح 24 صوت
- المرشح 23 صوتا
- $\frac{\text{الاصوات}}{1+\text{عدد}} + 1 = \frac{100}{1+3} + 1 = 20$ المرشح 20 صوتا

وحساب الحاصل الانتخابي يكون كالاتي

1 انروا رينولدز واخرون اشكال النظم الانتخابية ترجمه كريستينا هومانتا مولد مؤسسه 2007 صفحه252

يعتبر المرشح الذي يناله 26 صوت وبالتالي يعلن المرشح (أ) الفائز بحيث تجاوز الحاصل الانتخابي المقرر وبقي لديه 7 اصوات زائده تحول الى المرشحين الاخرين حسب الأفضلية التأليه:

	الخيارات	نسبتها من العدد 33	نسبتها من الأصوات الزائدة
المرشح ب	20 خيارا	60.6%	4أصوات
المرشح ج	7 خيارات	21.2%	صوتين
المرشح د	6 خيارات	18.18%	صوت واحد

بحيث إذا اضفنا الاصوات التفضيلية الزائدة نحصل على نتائج جديده للمرشحين الباقين في المنافسة

- المرشح ب 28 صوت
- المرشح ج 25 صوت
- المرشح د 21 صوت[1]

وبالتالي يفوز المرشح ب لان عدد اصوات يتجاوز الحاصل الانتخابي وبما انه لم يعد هناك اي مرشح تجاوز اصواته الحاصل الانتخابي فيتم اعاده عمليه توزيع الخيارات التفضيلية من اجل ملأ المقاعد بالطريقة نفسها.

رابع: عن توزيع المقاعد حسب اليه سانت لونج.

توزيع المقاعد في نظام الانتخابات بالقوائم طبقا للعدد الاصوات التي تفوز بها كل قائمه ثم يقسم عدد الاصوات التي حصلت عليه كل القائمة على 1-3-7-9-11 وهكذا دواليك حسب ما تدعو الضرورة من اجل تخصيص المقاعد وترتيب ارقام نواتج القسمة ترتيبا تنازليا كل المقاعد وفي حال تساوي رقمين[2] من ارقام نواتج

1 انروا رينولدز ، اشكال النظم الانتخابية المرجع السابق ، ص 253

2 انروا رينولدز ، اشكال النظم الانتخابية المرجع السابق ، ص 255

القسمة يعطي المقعد الحاصل على اقل عدد من المقاعد في لحظة تساوي اما في حالة تساوي الأرقام لدى توزيع المقعد الاخير يعطي المقعد للقائمة التي حصلت على عدد الأصوات مثال :

عدد المقاعد/عدد القوائم	1	3	5	7
قائمة (أ)	84000	28000	16800	12000
قائمة (ب)	58000	19333	11600	8285
قائمة (ج)	36000	12000	7200	5142
قائمة (د)	22000	7333	4500	3142

ترتيب الحواصل تنازليا 84000-58000-36000-28000-22000 فتكون النتيجة كالتالي تحصل القائمة (أ) على مقعدين والقائمة (ب) على مقعد واحد والقائمة (ج) مقعد واحد والقائمة (د) على مقعد واحد

المبحث الرابع: الاثار السياسية للنظام الانتخابي.

يخضع تصميم الأنظمة الانتخابية الاعتبارات وخصوصيات كل المجتمع شريطه ان يوفر متطلبات الديمقراطية ويعبر عن الإدارة الشعبية وبهذا فانه يؤثر في العديد من الجوانب اما تأثير ايجابي او تأثير سلبي.

المطلب الأول: الاثار السياسية لنظام الانتخاب مباشر وغير المباشر.

أولا: الاثار السياسية للنظام الانتخاب المباشر.

- يساعد الانتخاب مباشر على الرشوة وبالتالي يزيد من الصراعات بين الأفراد.[1]
- ان الانتخاب المباشر يعتبر الاقرب الى مبدا الديمقراطية لان الانتخاب يكون مباشره دون وساطة.

1 حسين عبيد صالح طاليس ، القانون الدستوري العام المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة ،المرجع السابق ،صفحه 214

- ان الانتخاب المباشر درجه واحده يمكن القاعدة الشعبية العريضة من الاطلاع بمهمه اختيار اعضاء البرلمان بحيث يصعب الضغط عليها والتأثير فيها بكل سهوله من طرف الاحزاب السياسية الكبرى.
- يؤثر الانتخاب مباشر على زيادة اهتمام الناخبين وشعورهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم مما يرفع من درجه الوعي السياسي .

ثانيا: الاثار السياسية لنظام الانتخابي غير المباشر.

- يعمل الانتخاب غير المباشر على التقليل من حده المعارك الانتخابية والتقليل وطئه الأحزاب.
- يفسح الانتخاب غير المباشر المجال امام الناخبين لاختيار شخصيات لها خبره في الشؤون السياسية تشكل المجتمع الانتخابي.
- يساعد في تزيين اداره الناخبين بالضغط عليهم[1]
- يقلل من مساوئ الناتجة عن الاقتراع العام فالناخب من الدرجة الاولى لا يكون دائما قادرا على الاختيار الموضوعي.

المطلب الثاني الاثار السياسية لنظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة.

أولا: الاثار السياسية للانتخاب الفردي.

- الانتخاب الفردي يتيح للناخب تقدير كفاءه المرشحين وطينتهم.
- يحقق للجميع الحرية الكاملة في اختيار الحكام.[2]
- يساهم في زيادة الرشوة الانتخابية كشراع الاصوات لأنه تكون المفاضلة بين الاشخاص لا بين المبادئ والافكار لان الناخبين يعرفون مرشحيهم وبالتالي تدخل فيها العلاقات الاجتماعية.

1 سعد مظلوم العبدلي ،الانتخابات ضمانات حريتها ونزهتها ،دراسه مقارنه، ط 01 عمان، دار حجله 2009 ،صفحه 67

2 طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في صل النظام السياسي، دراسة مقارنة، بدون بلد نشر، دار نافع للطباعة والنشر بدون سنة نشر ،ص 289

- ان الانتخاب الفردي يدفع المرشح في خدمه مصلحه دائرته الانتخابية ويفضل مصلحه البلاد.
- يحرر مرشح من قبضه الاحزاب وشروطها ويحرره ايضا من عنصر الاكراه الذي يوجد في الانتخابات بالقائمة.

ثانيا: الاثار السياسية للانتخابات بالقائمة.

يتم عن طريق تحويل الانتخاب من المفاضلة بيت الأشخاص إلى المفاضلة بين المبادئ السياسية والبرامج الحزبية.

يزيد الانتخاب بالقائمة من اهتمام الناخب بالمسائل العامة ويعمق ادراكه بالمبادئ والبرامج السياسية.

لمختلف الاحزاب لكي يقارن بينهما التي تكون في نظره هي الاصلح.

ان تحكم الاحزاب في وضع القوائم الانتخابية للمرشحين الذين يمثلونها يؤدي دائما الى مراعاة الحزب لتحقيق مصلحته الذاتية من اجل الفوز للوصول الى الحكم واخفاء مصلحة الناخبين.

ان اشاعه دائرة الانتخابية وكثرة عدد المرشحين بها تصاعد على الناخب مهمه الاختيار.

يؤدي احيانا الى خداع الناخب وذلك بوضع اسماء شخصيات معروفه على راس هذه القوائم ثم تتبع بشخصيات قد لا تكون معروفه لدى الناخب او محدودة الكفاءة من الناحية السياسية.[1]

المطلب الثالث: الاثار السياسية النظام النسبي ونظام الأغلبية.

أولا: الاثار السياسية لنظام التمثيل النسبي.

1. ترسيخ مفهوم التنافس المنظم وبالتالي تفادي نشوب بعض التنظيمات السياسية الغير مشروعة.[2]
2. يجعل من الصعب ايجاد نسبه بين الاصوات المنتخبة والمقاعد التي يجب شغلها.

1 لحرازي الحاج ،الحماية القانونية لانتخابات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2004/2003 ،ص 310

2 ليلى بن حمودة، الديمقراطية ودولة القانون ،الجزائر دار ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2014 ،ص 331.

3. زيادة اهتمام الناخبين بالشؤون العامة والمشاركة السياسية حيث تشجع اصحاب الاحزاب الصغيرة على ممارسه حقوقهم السياسية والادلاء بأصواتهم.

الفصل الثاني النظام الانتخابي وآثاره السياسية في و. م. أ.

ينتخب شعب الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المناصب على مستوى الولايات، وكل ولاية لها على الأقل هيئة تشريعية و حاكم يعين بالانتخاب، كما أن هناك مناصب منتخبه على المستوى المحلي في المقاطعات والمدن والبلديات والأقسام الإدارية والقرى، وينتخب أعضاء المجلس التشريعي الفيدرالي "الكونغرس" بشكل مباشر.

يضع دستور الولايات المتحدة الأمريكية معايير الانتخاب المسؤولين الفيدراليين الا ان جوانب الانتخابات تنظم من قانون الولاية بما في ذلك الانتخابات التمهيدية واهلية الناخبين والادارة الانتخابية لكل ولاية فضلا عن اداره الانتخابات المحلية الولائية تدير الولايات الفردية جميع انواع الانتخابات وهي الفيدرالية والولائية والمحلية.

يؤثر النظام الانتخابي الأمريكي على عده جوانب في الحياة السياسية الامريكية ومن اهمها النظام الحزبي والمشاركة السياسية.

المبحث الأول: النظام السياسي الأمريكي.

لقد كان لنظام الحكم مساهمات كبيره في فن الحكم ابرزها الفيدرالية كأسلوب ناجح في تحقيق التوازن والتشبث بحكم القانون خاصة عن طريق المراجعة القضائية التي تتولاها محاكم الولاية والاتحاد والمؤتمر الدستوري كطريقه لصياغه القانون الاساسي (الدستور) واعادة النظر فيه ونظام الحزبين كضامن للمعارضة وتنظيم السلطة ونقلها والحكم الرئاسي الذي يختلف عن نظام الحكم البرلماني، وزعامة رئيس الجمهورية يتعرض مع تقلبات غير المستقرة التي تتصف بها الحكومة البرلمانية وخلق الوكالات الادارية شبه المستقلة لتحمل اعباء الرقابة الديمقراطية على جميع نشاطات الحياة الاقتصادية.[1]

يتألف النظام السياسي الأمريكي من مجموعه من المؤسسات والهيئات والوكالات والكونغرس والمحكمة العليا الدستورية ويتألف من المسؤولين السياسيين الذين يقوموا الشعب باختيارهم بصفه عامه بمسؤولية التنفيذ وشرح القوانين والسياسة العامة وكذلك الاهداف الاساسية للحكومة.

المطلب الأول: الفواعل الرسمية وغير الرسمية الفاعلة في النظام السياسي.

أولا: الفواعل الرسمية:- وهي الجهات التي يمنحها الدستور الامريكي حق التصرف واتخاذ القرار وهي:

أ. **السلطة التشريعية:** وقد نص دستور الولايات المتحدة الامريكية في المادة رقم واحد الفقرة الاولى تناط جميع السلطات التشريعية الممنوحة الى هنا الى كونغرس في الولايات المتحدة والذي يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب [2]

1 – ألكسندر هاملتون واخرون، الأوراق الفدرالية، ترجمة أبو عمران ابوحجلة، مراجعة احمد ظاهر ،عمان ، دار الفارس للنشر والتوزيع 1996 ص 626

2 ألكسندر هاملتون واخرون، الأوراق الفدرالية، مرجع سابق ص 626

ب. **السلطة التنفيذية:** قد نص الدستور الامريكي في المادة رقم 02 الفقرة الاولى تنط السلطة التنفيذية برئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويشغل الرئيس منصبه لمده أربع سنوات ويتم انتخابه لنفس المدة بحيث اعطى الدستور صلاحيات واسعه للرئيس باعتباره القائد الاعلى للجيش والقوات الشعبية في مختلف الولايات.[2]

بالرغم من الاحتمال الكبير لوجود تنافس بين الرئيس والكونغرس في رسم السياسة العامة في قضية معينه الى ان للرئيس دور كبير في توجيه السياسة العامة.

ج. **السلطة القضائية:** للسلطة القضائية دور كبير في رسم السياسة العامة فهي التي تقرر إذا كان إذا كانت السياسة العامة تتوافق مع الدستور وما هو المطلوب من القانون الجديد.

ثانيا: الفواعل غير الرسمية في رسم سياسة الولايات المتحدة الامريكية.

من خلال ممارسة الضغط على الفواعل الرسمية تشارك الفواعل الغير الرسمية في رسم السياسة الامريكية وهذه الفواعل الغير الرسمية هي:

أ. **الاحزاب السياسية:** يتم تداول السلطة في الولايات المتحدة الامريكية بين حزبين رئيسيين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي يسيطران على الانتخابات منذ ستينات القرن التاسع عشر وهنا يبرز دور الاحزاب في رسم السياسة في الولايات المتحدة الامريكية حيث يتنافس الحزبين للوصول الى السلطة فيعد كل حزب برنامج وسياسة خاصة به بالتوافق مع سياسة الولايات المتحدة.

ب. **جماعات الضغط:** تعتبر الجماعات الضاغطة تنظيمات تستهدف التأثير في صانعي القرار فهي تنظيم غير رسمي يتكون من مجموعة من الافراد الذين تجمع بينهم مصالح مختلفة مشتركة وتسعى للضغط على

صانعي القرار لتحويل اهدافها[1].

ومن هنا يتضح لنا الفرق بين الاحزاب السياسية والجماعات فالأحزاب السياسية تهدف للوصول الى السلطة اما الجماعات الضاغطة فلا تسعى للوصول الى السلطة بل تسعى للتأثير عليها لتحقيق مصالح معينة مادية ومعنوية بالنسبة للوسائل العمل فان الاحزاب السياسية تعمل بوسائل وطرق الديمقراطية اما جماعات الضغط فهي غير منظمة على اساس ديمقراطي وهدفها الاساسي تحقيق مصالحها.

ج. **الراي العام:** يؤثر الراي العام في رسم السياسة العامة عن طريق اتجاهين الاول إذا قررت الحكومة عمل ما يريده الشعب وهذا اقل قوه في تحكمه لان اتجاهات الراي العام لا تتوافق بشكل كبير مع توجهات الرئيس والكونغرس والثاني من خلال الانتخابات في إذا لم تكون القرارات السياسية تلبي الرغبات للراي العام فمن الممكن التصوير ضد المسؤولين في الانتخابات.

د. **وسائل الاعلام:** تؤثر وسائل الاعلام الأمريكية في عمليه التخطيط وتنفيذ السياسة العامة للولايات المتحدة الامريكية عبر وسائل مختلفة وتأتي في مقدمتها هذه الوسائل الصحافة فهي من ناحية قناة غير شخصية يستخدمها صانع القرار السياسي لتفسير مواقفهم وسياساتهم وجمع التأييد لموافقي فيهم الحكومية وفي ايصال اراء قاده الراي وجماعات المصالح والجمهور بصفه عامة ومن ناحية اخرى يمكن من خلالها ممارسه الضغط على صانعي القرار السياسي وجماعته.[2]

المطلب الثاني: دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

يتألف الدستور الولايات المتحدة الامريكية من مقدمة وسبع مواد و27 تعديلا ويقيم النظام الفيدرالي

---

1 اسد الدين محمد البائع ،دور الجماعات في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ،مجله المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3 العدد اربعه، ديسمبر 2020 ،صفحه 04

2 المرجع نفسه ، ص 05

الذي تتوزع فيه السلطات بين حكومات الولايات والحكومة القومية وذلك بتوزيع السلطة على ثلاث فروع مستقلة هي الفرع التنفيذي والفرع التشريعي والفرع القضائي يمثل رئيس الجمهورية الفرع التنفيذي وتمثل الكونغرس الفرع التشريعي وتمثل المحكمة العليا الفرع القضائي.

وهناك بعض السلطات التي لا يمنحها الدستور للحكومة الفيدرالية والحكومات الولايات وينزعها عنها وهذه السلطات محفوظه تعود للشعب او الولايات وتشمل السلطات الولايات حق سن القوانين حول العديد من المسائل اما السلطات المحفوظة للشعب حق تملك وحق المحاكمة امام هيئه محلفين.

في بعض احيان تتمتع حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية بسلطات متطابقة اي تنطبق في ان واحد في نفس المجال.[1]

تطور الدستور الأمريكي: ان الدستور الامريكي لعام 1787 (الذي انشئ عام 1787 ولكن تم اعتناقه رسميا عام 1789) هو أقدم دستور مكتوب يعمل به حاليا بعد ثورتهم ضد انجلترا واعلان الاستقلال بتاريخ 4 تموز 1776. غدت الثلاث عشرة مستعمرة امريكية ثلاث عشرة ولاية واقامت بينها سلطة مشتركه. الكونغرس الفدرالي. عبر مواد الكونفدرالية التي تم التصويت عليها عام 1777.[2] هذه السلطة كانت ضعيفة وصلاحيتها تقتصر على الشؤون الخارجية والعسكرية وغالبيه الثلثين كانت ضرورية حتميه لاتخاذ قراراتها كان ضرورة سلطة مركزية قوية تفرض نفسها ولكن الدول كانت تفرض التنازل لها عن استقلالها خاصه الدول الصغيرة منها اخيرا ويدفع كل من واشنطن عقدت جمعية فيلادلفيا عام 1787 هي التي صوتت بحماس ب 17 ايلول ب 39 صوتا على 55 مندوب(انسحب 13 وتغيب ثلاثة)

1 موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية، ترجمه جورج، سعد مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت2014 ، صفحه، 295

2 المرجع نفسه، ص 296

للدستور الحالي ثم للولايات المتحدة ثم اقرار هذا الاخير على نحو اكثر صعوبة من قبل 13 دولة كونفدرالية والاكتساب اصواتها توجب اغداق وعود بتغييرات مباشرة ثم التصويت عليها عام 1791: انها التعديلات العشر الاولى على الدستور ثم جرى التصويت لاحقا على 14 تعديلا بين 1798 و 1964.[1]

إن الدستور 1789 هو التسوية بين الاتجاهات والفيدرالية المطالبة بزيادة السلطة الاتحاد على الدول الأعضاء (وهو اتجاه دفعت عنه خاصه الدول الكبرى في جمعية فيلادلفيا فرجينيا وماريلاند) والاتجاهات ضد الفيدرالية التي كانت ترغب في ابقاء استقلال الولايات(والتي كانت تدعمها خاصه خاصة الولايات الصغيرة). إن هذا الدستور لم يقم السلطة فدرالية قوية لكنه تطور كثيرا منذ بدايته: وقد حصل على هذا التطور بصورة عامة باتجاه تعزيز السلطة فيدرالية.[2]

المبحث الثاني: النظام الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية.

يعد النظام الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً فريدا من نوعه وليس كما يعتقد الكثيرون بان الناخبين الأمريكيين يقومون بانتخاب رئيسهم مباشرة فان كلمة الحسم تعود الى المجمع الانتخابي.

المطلب الاول: اسس الديموقراطية الامريكية.

تقوم الديمقراطية الأمريكية على أساسين هما الفصل بين السلطات (في ظل ضوابط وتوازنات مكفولة دستوريا)، والفيدرالية. فالأساس الأول يعني إناطة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لمؤسسات منفصلة، فلا يجوز للشخص الذي يتولى منصبا تنفيذيا أن يتولى منصبا تشريعيا أو قضائيا، ولهذا المبدأ استثناءان، إذ يتولى نائب الرئيس الأمريكي (وهو منصب تنفيذي) رئاسة مجلس الشيوخ و يؤدي مهمة بارزة فيه هي الإدلاء بصوته في حالة التعادل. كما يترأس رئيس المحكمة العليا مجلس الشيوخ في حالة محاكمة رئيس الجمهورية، وهذا

1 – موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية ، المرجع السابق ، ص 297

2 – المرجع نفسه.

الأمر حدث مرتين في تاريخ الو. م.أ (في سنة 1868 تمت محاكمة الرئيس أندرو جونسون بتهم الجرائم الشنيعة وسوء التصرف ومعارضة منع الحقوق السياسية للعبيد المحررين، وفي سنة 1974 استقال الرئيس ريتشارد نيكسون في ذروة فضيحة ووترية قبل تصويت الكونجرس بالحكم).

أما الأساس الثاني هو الفيدرالية يتمثل في تشكل الو.م. أ من وحدات جغرافية فرعية منفصلة تملك بعض الصلاحيات غير تلك التي يحددها الدستور للحكومة الأمريكية، حيث ينص التعديل العاشر على: " احتفاظ الولايات –كل على حدة– أو الشعب بالصلاحيات التي لا يوكلها الدستور إلى الولايات المتحدة ولا يحظرها على الولايات".[1] و لكل من هذه الولايات حكومتها المنتخبة، التي تتميز أيضاً بالفصل بين السلطات، و هي تختلف بعضها عن بعض في مناخ يحددها دستور كل ولاية على حدة.[2]

المطلب الثاني: مقومات النظام الانتخابي الأمريكي.

ينتخب الأمريكيون أكثر من 500 ألف مسؤول عمومي، أي أكثر ممن ينتخبون في أي ديمقراطية أخرى، فالأمريكيون ينتخبون على نحو منفصل التنفيذيين والمشرعين، وفي بعض الحالات القضاة (يتباين هذا من ولاية إلى أخرى) على المستوى الفيدرالي ومستوى الولاية والمستوى المحلي، وينتخب كثير من هؤلاء في وقت واحد.[3]

---

1 – علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 2 العدد 4، 2018/12/01، ص 93-94.

2 – ساندي إل مايسل، الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية. ترجمه : خالد علي. مؤسسات هنداوي التعليم والثقافة القاهرة 2014، ص ص15-16.

3 – علي بقشيش، المرجع نفسه ، ص94.

و نظرا لأن رئاسة الجمهورية هي الأعلى شأنًا في هذا النظام، فإن انتخابات الرئيس الأمريكي التي تُجرى كل أربع سنوات تطغى على الانتخابات الأخرى كافة، ولذلك يركز المواطنون على الانتخابات الرئاسية ويعيرون الانتخابات الأخرى للمناصب اهتماما أقل.

وهناك نوعان أساسيان للانتخابات، التمهيدية والعامة، وقبل الانتخابات العامة تجري الولايات انتخابات تمهيدية أو اجتماعات انتخابية حزبية ملزمة لكل حزب لاختيار مندوبي الأحزاب للترشيح على مستوى الانتخابات الفيدرالية، حيث يتم اختيار مرشحي الأحزاب، وتعقبها المؤتمرات القومية للحزبين الديمقراطي والجمهوري الذي يسبق الانتخابات لاختيار مرشحي الرئاسة ونوابهما.[1]

ويقوم النظام الانتخابي الأمريكي على مجموعة من المقومات هي:

أ. **مدد محددة وانتخابات منتظمة:** تعتبر الرزنامة الانتخابية من أهم عناصر العملية الانتخابية، واحترامها وفق الإطار القانوني يؤدي إلى استقرار الوضع السياسي، وأي خلل يصيب هذه الرزنامة، يعتبر انتكاسا للعملية الديمقراطية وتعبيرا عن انحراف لسلوك الأنظمة السياسية الديمقراطية .

ويتميز النظام الانتخابي الأمريكي بالمقارنة مع غيره من الأنظمة في أن مدد المناصب كافة في الو.م.أ محددة وثابتة، وهكذا لا تسقط الحكومات تحت أي ظرف ولا بتصويت حجب الثقة، ولا يملك الناخبون الفرصة للتعبير عن آرائهم إلا عند انتهاء المدة المحددة. فمدة ولاية الرئيس تبلغ أربع سنوات، فإن توفي الرئيس أو استقال يخلفه نائبه طوال المدة المتبقية من ولايته، ولا يجرى الانتخاب حتى التاريخ المقرر دوريا. كما يشغل

1 – علي بقشيش، يعقوب حنان، ، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية ، لمرجع السابق، ص94.

أعضاء مجلس الشيوخ مناصبهم لمدة سنتين، وأعضاء مجلس النواب ستة سنوات، فإن توفي أحدهم أو استقال يخلفه آخر لما تبقّى من تلك المدة.[1]

ب. نظام المجمع الانتخابي: ابتكر الآباء المؤسسون للدولة الأمريكية المجمع الانتخابي لحل مشكلة سياسية هي كيفية انتخاب الرئيس، حيث كان النقاش يدور حول أن يتم هذا الانتخاب من قبل الولايات و بالتالي حرمان الولايات الكبيرة من حيث عدد السكان من ثقلها الذي تستحقه، أو هل يكون من خلال التصويت الشعبي، و بالتالي جعل هذا القرار في يد العامة و فئة العبيد. في النهاية توصل المؤسسون إلى تسوية يتجسد جوهرها فيما يقوم به المجمع الانتخابي المشكل من مندوبين منتخبين عن كل ولاية، حيث يساوي عدد مندوبو كل ولاية عدد نواب و شيوخ هذه الولاية في الكونغرس. مع حق كل ولاية في تقرير كيفية اختيار مندوبيها.

يصبح المرشح في الولايات المتحدة الأمريكية رئيسا بمجرد أن يمنحه المندوبون في المجمع الانتخابي أغلبية أصواتهم، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على أغلبية الأصوات، يختار مجلس النواب من بين الخمسة الحاصلين على أعلى الأصوات، شرط أن يكون لكل ولاية صوت واحد في هذا الانتخاب، ويصبح صاحب المركز الثاني نائبا للرئيس.[2]

وفي ظل هذا النظام، يحصل الفائز بأكثرية أصوات الولاية على كل أصوات الولاية في المجمع الانتخابي، هذا ما يفسر نشاط الحملات الانتخابية الرئاسية في بعض الولايات دون الأخرى، والتي تمثل معاقل هذا الحزب أو ذاك. كما يمكن ألا يفوز بالانتخاب المتسابق الرئاسي الذي يحصل على أكثر الأصوات الشعبية، حيث فاز كل من جورج بوش الابن سنة 2000، وروثرفورد هايز سنة 1877، وبنجامين هاريسون سنة 1889 بالرئاسة على الرغم من حصولهم على أصوات شعبية أقل من منافسيهما.

---

1 – علي بقشيش، يعقوب حنان، ، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية ، المرجع السابق ، ص 95

2 – المرجع نفسه، 96

ج. **دوائر أحادية العضوية محددة جغرافيا:** يجب أن يقيم النواب والشيوخ في الولاية التي يمثلونها في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، وفق نظام الدوائر أحادية العضوية التي نوقشت أول مرة في المؤتمر الدستوري الأمريكي المنعقد في 1787، وتتألف الولايات الكبيرة من عشر دوائر إلى اثنتي عشرة دائرة. وبدخول النظام الحزبي حيز التنفيذ، أصبحت الدوائر أحادية العضوية تتيح تمثيلا أفضل للمصالح الحزبية. وتحدد الدوائر الحزبية وفق تقسيم يتم كل عشر سنوات بموجب قانون إعادة التقسيم الصادر عن الكونجرس. ويبلغ متوسط سكان الدوائر الانتخابية حاليا 100 ألف مواطن.[1]

د. **الانتخاب على مستوى الولاية:** تتألف حكومات الولايات من ثلاث فروع هي الفرع التشريعي والفرع التنفيذي والفرع القضائي، وتماثل وظائفها ونطاق عملها فروع الحكومة الفيدرالية، وينتخب رئيس السلطة التنفيذية أو حاكم الولاية شعبيا لمدة أربع سنوات، باستثناء بعض الولايات التي تعتمد عهدة بسنتين. وتتألف الهيئات التشريعية للولايات من مجلسين، مجلس أعلى يدعى مجلس الشيوخ، ومجلس أدنى يسمى مجلس النواب أو الجمعية العامة أو مجلس المندوبين، وينتخب أعضاء مجلس الشيوخ لمدة أربع سنوات، وأعضاء المجالس النيابية لمدة سنتين .

هـ. **نظام الفوز بالأكثرية:** يشترط للفوز بالانتخابات، بكل مستوياتها الفيدرالية والمحلية، الحصول على الأكثرية، سواء كانت أغلبية أم لا. ورغم الآثار غير الديمقراطية الواضحة، هناك نظامان بديلان يطرحان كطريقة لتغيير هذه الممارسة وهما:

-في بعض الولايات الجنوبية يتم اللجوء إلى انتخابات الإعادة إذا لم يحصل أحد المتسابقين على أغلبية أو أكثرية كبيرة تحدد عادة ب % 40 في الجولة الأولى. وهذه الممارسة شائعة أكثر في الانتخابات التمهيدية أكثر من الانتخابات العامة، وتطرح بعض المشكلات، إذ تقل نسبة الإقبال خاصة من الأقليات، وتهيمن

1 – علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية ، المرجع السابق ، ص 97.

عليها الجماعات الإيديولوجية والحزبية لقدرتها على الحشد، زد على ذلك تكاليف إدارة انتخابات الجولة الثانية نظام الإعادة الفورية، الذي نادى به المصلحون لتفادي انتخابات جولة الإعادة، ووفق هذا الإجراء يدلي الناخبون بأصواتهم في السباقات المتعددة المترشحين، بتحديد الاختيار الأول فالثاني...إلخ، وفي حالة عدم حصول الأغلبية لأحد المترشحين، يستبعد المرشح الأخير، لتوزع أصواته بالتساوي على المترشحين الآخرين، ويكرر هذا الإجراء إلى غاية حصول الأغلبية. ويطبق هذا النظام في إيرلندا، وتم استخدامه في مدينة سان فرانسيسكو سنة 2007، غير أنّه لازال غير معمم رغم منح صلاحية تنفيذه في الولايات الأخرى إن شاءت.[1]

المطلب الثالث: النظام الانتخابي لانتخاب رئيس الجمهورية.

إن عمليه انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه هي عمليه انتخابيه غير مباشره يقوم الناخبون اولا بانتخاب المجمع الانتخابي الذي يقوم بدوره بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس في دوره تجري مرة واحده كل أربع سنوات.

تجري الانتخابات في دورة شبه ثابتة وهي يوم الثلاثاء الواقع بعد اول اثنين بين الثاني والثامن من تشرين الثاني نوفمبر من السنة الانتخابية[1] وطبقا لدستور الولايات المتحدة لكل ولاية الحق في تحديد الطريقة التي يتم بها اختيار ممثلي المجمع الانتخابي بهذا فان الانتخابات تجري من جانب الولايات المختلفة وليس من جانب الحكومة الاتحادية لكن هذه الاخيرة لها حق الاشراف عليها بطريقة مباشرة.[2]

تختص المادة الثانية من الدستور الامريكي بوصف منصب رئيس الجمهورية والمؤهلات التي يجب ان يتمتع بها اثناء انتخابه ومن أهمها:

- ✓ الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في الولايات م.أ

---

1 – علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية ، المرجع السابق ، ص 98

2 المرجع نفسه ، 99

- ✓ يمكن للرئيس ان يمنح تخفيفا او عفوا عن العقوبات الا في حاله الاتهام بالخيانة.
- ✓ يمكن للرئيس ان يعقد اتفاقيه بمشورات مجلس الشيوخ ورضاه.
- ✓ شرطه ان يوافق ثلث اعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين.
- ✓ يمكن لرئيس تعيين سفراء والوزراء والمستشارين والقضاة بنظام مجلس الشيوخ.
- ✓ يمكن الرئيس ان يعقد مجلس او مجلسي الكونغرس يفوض او يسند كل مناصب في
- ✓ تستغرق الحملة الرئاسية والعملية الانتخابية نحو سنتين تقريبا ويمكن تلخيص مفاصلها الاساسية فيما يلي:
- ✓ الربيع السابق للسنة الانتخابية: يعلن المرشحون عن نيتهم خوض الانتخابات الرئاسية.
- ✓ من الصيف الى شهر كانون ثاني/ يناير من السنة السابقة للسنة الانتخابية مناظرات حزبية واخرى تمهيدية.[1]
- ✓ من كانون ثاني الى حزيران يونيو الانتخابات التمهيدية والحزبية.
- ✓ من تموز يوليو الى بدأيه ايلول /سبتمبر تجمعات ومؤتمرات تسمية المرشحين بما فيها الاحزاب الصغيرة.
- ✓ من نهاية ايلول الى الشهر تشرين الاول اكتوبر مناظرات رئاسية.
- ✓ بدأيه تشرين الثاني نوفمبر اليوم الانتخابي.
- ✓ كانون الاول/ ديسمبر انتخابات المجمع الانتخابي لاختيار الرئيس ونائب الرئيس

المطلب الرابع: النظام الانتخابي لانتخاب الكونغرس.

يعد الكونغرس الأمريكي من أهم المكونات الحيوية للنظام السياسي الامريكي اذ يعكس اعضاء

1 نظم الانتخاب الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، نشرة الكترونيه ،ربع سنوية صادره عن وزاره الدولة لشؤون المجلس الوطني للاتحاد، 30 ديسمبر 2012، شوهد في 2022/02/19 الحكومة الاتحادية: هي الحكومة المشتركة للبلد الفدرالي.

الكونغرس تنوع حاجات وآمال وتطلعات الشعب الامريكي نحو المستقبل

أولا: تعريف الكونغرس الأمريكي.

يعرف الدستور الولايات المتحدة في المادة الاولى القسم الاول الكونغرس بانه الهيئة المناط بها كافة السلطة التشريعية والتي تتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ.[1] كما يتم تعريف الكونغرس الامريكي من قبل الموقع الرسمي للكابيتول الامريكي على انه: «هو الهيئة التشريعية" للحكومة الفيدرالية الذي يمثل الشعب الامريكي ويضع قوانين الامة ويشترك في السلطة مع الهيئة التنفيذية بقيادة الرئيس والهيئة القضائية المتمثلة المحكمة العليا للولايات المتحدة الامريكية ومن بين الهيئات الكونغرس هو السلطة الوحيدة المنتخبة مباشرة من الشعب الامريكي ."

إن الكونغرس هو الذي يملك صلاحية اعلان الحرب وابرام ومعاهدات الصلح وارسال القوات العسكرية ويملك حق التصديق على المعاهدات الدولية وهو الذي يعتمد الميزانية الفيدرالية الامريكية . ينقسم الكونغرس الى مجلسين هما:

أ- مجلس النواب الأمريكي.

يعتبر مجلس النواب الفرع الوحيد في حكومة الولايات المتحدة الامريكية الذي يتم انتخاب اعضائه بطريقة مباشرة من قبل المواطنين الامريكيين منذ تكوينه في القرن الثامن عشر.[2] ويضم 437 عضو منتخبين لسنتين بنسبة عدد السكان ومدة الولاية هذه قصيرة جدا. وليس من الشك ان الولايات قصيره عائق كبير وتؤدي المنتخبين حتما الى ديماغوجية وقد جرت العادة في الولايات المتحدة الامريكية على القول بان الرجل

1 ألكسندر هاملتون واخرون، الأوراق الفدرالية، مرجع سابق ص 627

2 المرجع نفسه .

مجلس النواب هناك سيعمل السنة الاولى من ولايته لحمل الناخبين على نسيان الوعود المستحيلة التي اعدتها حينما كان مرشحا والسنة الثانية لإعطاء وعود اخرى مستحيلة التحقيق من اجل اعاده انتخابه.[1]

يتحدد عدد المقاعد لكل ولاية بناءًا على عدد السكان في الولايات ويتم تحديث المعلومات من عدد السكان في الولايات م.أ وتغيير عدد المقاعد للتناسب مع العدد المحدث كل عشر سنوات ولكن كل ولا يجب ان يمثلها على الاقل نائب وحيد يوجد الان سبع ولايات يمثلهم نائب واحد فقط وهم: الاسكا، مونتانا، داكوتا الشمالية، داكوتا الجنوبية، فيرمونت، ديلا ويرو، وايومنغ. [2]

ب- مجلس الشيوخ.

ينتخب مجلس الشيوخ لمدة ستة سنوات، ويتجدد ثلثهم كل سنتين، ولكل ولاية من الولايات الخمسين ان تنتخب شيخين بصرف النظر عن نسبة عدد سكانها في مدينة الاسكا البالغ عدد سكانها 225,000 لها نفس الوزن الذي لولاية نيويورك التي يبلغ عدد سكانها حوالي 17 مليون. او ولاية كاليفورنيا التي يبلغ عدد سكانها 20 مليون ولكي يتمكن الشخص من ترشيح نفسه لمجلس الشيوخ يجب ان يكون قد أكمل سن 30 وحصل على الجنسية الامريكية منذ تسع سنوات.

ويتمتع اعضاء النواب والمجلس الشيوخ بالحصانات الممنوحة عادة لكل اعضاء البرلمانات الحديثة فلا يجوز القبض على العضو والحكم بحبسه لراي ايداع في المجلس الذي ينتمي اليه وتمتد هذه الحصانة الى رسائل الاعضاء فلا يجوز كقاعدة عامة فتح رسائلهم سواء الصادرة او الواردة إليهم وتمتد الحصانة ايضا الى مسكن

---

1 حسن سيدي احمد اسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ،دار النهضة القاهرة بدون سنه نشر، صفحه 12

2 عبد العزيز سلمان نوار، مُحَمَّد جمال الدين، تاريخ الولايات من القرن 16 الى القرن، 20 دار المفكر العربي للطباعة والنشر، 1999 صفحه18

العضو بمعنى انه لا يجوز للسلطة القضائية او الادارية ان تامر بتفتيش مسكن أحد النواب او الشيوخ اثناء دورة الانعقاد الا بأذن السابق من المجلس الذي ينتسب اليه .

ولنواب وشيوخ مخصصات ضخمة 57500 دولار في السنة اتعاب برلمانية للعضو يضاف اليها 2500 دولار كنفقات نفقات عامة معطرات من ضرائب ثم 20000 دولار في السنة اتعاب سكريتارية وليس ثمة العضو من تعيين زوجته او احدى بناته كسكرتيرة له وهذا ما يفعله أكثر الاعضاء.

فضلا عن هذه المخصصات الضخمة يمتلك اعضاء الكونغرس وسائل مادية هامة لا تتوفر لقارنتهم في البرلمانات الاخرى وهي مكاتب ومعدات وأساسات وادوات مكتبية ومواصلات هاتفية وبريدية، وعدد كبير من الموظفين الذين يقومون بأعداد المقترحات القوانين وجمع معلومات والاتصال بالدوائر الانتخابية والرد على الرسائل الواردة إليهم والعمل على تحقيق ما طلبه الناخبون في العرائض التي يتقدمون بها الى ممثلهم في الكونغرس.[1]

و تعد إدارة التشريع التي أسست في عام 1914 هي إحدى الإدارات التابعة لمكتب الكونغرس ومهمتها ترتيب المخترعات القوانين ترتيبا ابجديا وتوزيعها على الاعضاء في كل دورة والرد في كل عام على اكثر من 100000 طلب يطلب فيها الاعضاء إحاطتهم علما بموضوع ما او بعض المواضيع بجانب اداره تشريع توجد هيئة خاصة انشات عام 1921 وظيفتها مراجعة حسابات الادارة العامة ومد الاعضاء بكل المعلومات ومستندات الصرف لقد سهلت هذه الأيهم التي تتألف من مهندسين واقتصاديين وأخصائيين في الإدارة العامة والإحصاء مهمة الكونغرس في ميدان الرقابة المالية.[2]

---

1 – حسن سيد احمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة وانجلترا، دار النهضة العربية ،القاهرة بدون سنه نشر، ص ص12-13.

2 – المرجع نفسه، ص 14

المبحث الثالث: الآثار السياسية للنظام الانتخابي.

اكدت البحوث العلمية في مجال النظم السياسية إلى أن النظام الانتخابي له تأثيرات سياسية، وخاصة في مجالات معينة، وعلى رأسها عدد الأحزاب السياسية، ونسب المشاركة، ونسب تمثيل المرأة والأقليات في البرلمانات الوطنية.

المطلب الاول: الآثار على النظام الحزبي.

للأحزاب السياسية دور لا غنى عنه في أي نظام ديمقراطي، فهي التي تحدد الخيارات التي يفاضل بينها المواطنون في الانتخابات، وقادتها غالبا من يحكمون البلاد، إلا أن النظم الحزبية تتأثر بالسياق الذي تعمل فيه، ومن مكونات هذا السياق، النظام الانتخابي الذي يمثل قواعد المنافسة الحزبية.

ووفق النظام الانتخابي الأمريكي المميز، تطرح في عديد المناسبات الانتخابية، تساؤلات حول فعالية نظام المجمع الانتخابي، وخاصة بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2000 بين جورج بوش وآل غور، وهناك من يشكك في النظام الذي يسمح للديمقراطيين والجمهوريين بالهيمنة على السياسة لنحو 150 سنة، رغم أن الأحزاب السياسية غير مذكورة بالكلية في الدستور. ففي كونجرس 2006 بأعضائه 535 كان عدد الأعضاء من خارج الحزبين لا يمثل سوى عضوين فقط. كما خاض في نفس السنة حكّام الولايات الخمسين كلها الانتخابات تحت راية أحد الحزبين، وأكثر من 7350 مشرعا من 7400 مشرعا ولاياتيا.[1]

وفي ظل هذا النظام الانتخابي، سن الحزبان وهما في السلطة تدابير إضافية لضمان استمرارية هيمنتهما، ومن أهم هذه التدابير نظام تمويل الحملات الانتخابية الذي يضع الأحزاب الصغيرة في وضع غير موات بدرجة كبيرة، ففي عام 2006 بلغ رسم الدخول وهو المبلغ الذي يحتاجه أي متسابق للدخول في انتخابات الرئاسة 100 مليون دولار، ورغم إقرار مبدأ هذا الشرط جعل الكثير من المتسابقين ينسحبون.

---

1 علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية، ،مرجع سابق، ص ص98.

و نظراً لأن التمويل الحكومي للحملات الانتخابية يتعرض لرقابة شديدة، فإن أغلب المرشحين، خاصة مرشحي الانتخابات الرئاسية، يفضلون الاعتماد على تمويل من مصادر أخرى، نظرا لقلة التمويل الحكومي، وسهولة الحصول على تمويل الحملات من تبرعات جماعات المصالح والتمويل الذاتي، وقد طرحت قضايا في المحاكم الأمريكية حول ضرورة وضع قواعد رقابة على هذا النوع من التمويل، إلا أنها اعتبرت مساسا بحرية التعبير المضمونة والتعبير العصري عن التعددية التقليدية الأمريكية.

تعتبر هيمنة حزبين على الحياة السياسية الأمريكية نتيجة طبيعية لنظام الانتخاب بالأغلبية الذي يتماشى مع الثنائية الحزبية، و ذلك بفعل عاملين أساسيين هما:-

أولهما: يكمن في أن مثل هذه النظم الانتخابية تتطلب الحصول على غالبية الأصوات للفوز، وهذه النسب عادة لا تستطيع تحقيقها الأحزاب الصغيرة أو الجديدة، فيصعب عليها اختراق النظام الحزبي .

وثانيهما: يتعلق بالتفكير العقلاني، فمناصرو الأحزاب الصغيرة يدركون أن أصواتهم تكون مهدرة لو صوتوا لأحزابهم، وبالتالي لجعل أصواتهم ذات أهمية، سوف يصوتوا لأحد الأحزاب الكبيرة التي لها فرص واقعية للفوز، ويدعى هذا السلوك الانتخابي بالتصويت التكتيكي، وهنا يتوجه الناخب لاختيار الحزب صاحب التفضيل الثاني أو الثالث. وبفعل هذين العاملين، تطورت الثنائية الحزبية في أمريكا، فمنذ 1860 هيمن الحزبان الكبيران الديمقراطي والجمهوري على السياسة الانتخابية الأمريكية، فلم يفز بالرئاسة أي متسابق خارج هذين الحزبين، ولم تحصل أغلبية في الكونجرس لأي حزب آخر.[1]

المطلب الثاني الآثار على معدلات المشاركة:

تعتبر نسب المشاركة من المؤشرات التي تلقى اهتماما كبيرا في النظم الديمقراطية، فكلما زادت هذه النسب، عبرت عن إرادة فئات أكبر من المجتمع، مما يزيد الثقة في نتائج التصويت، كما تعبر من جهة أخرى

1 – علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية المرجع السابق، ص ص1001

على ثقة المواطنين في النظام الديمقراطي، وتزايد شعور المواطنين بدرجة التأثير والفعالية السياسية. وللنظام الانتخابي المعتمد تأثير مباشر في نسب المشاركة، فوفقا لدراسة أجريت على الانتخابات التشريعية في 163 دولة لدراسة النظم الانتخابية المقارنة في التسعينيات، سجل متوسط معدلات المشاركة 75 %في الدول التي تعتمد نظم التمثيل النسبي، بزيادة 10 %من متوسط معدلات المشاركة في الدول التي تعتمد نظم الأغلبية.[1]

وفي بداية تأسيس الجمهورية في أمريكا، كان التصويت مقصورا على الرجال البيض أصحاب الأملاك، واليوم أصبح حق الانتخاب مكفولا للجميع، ومرت مراحل توسع جمهور الناخبين بأربع مراحل :

- ✓ في المرحلة الأولى تم إلغاء شرط حيازة الأملاك ليحل محله شرط أن يكون الناخب دافع ضرائب، واستمر هذا الشرط إلى غاية إلغائه بموجب التعديل رقم 24 للدستور سنة 1964.
- ✓ في المرحلة الثانية توسع حق الانتخاب ليشمل السود في عملية استغرقت أكثر من قرن من الزمن، حيث نص التعديل 15 للدستور الأمريكي سنة 1870 على عدم جواز الحرمان من التصويت بسبب العرق أو اللون أو رقّ سابق، لكن الهيئات التشريعية في ولايات الرقيق أضافت شروطا تعجيزية لمزاولة هذا الحق، كتجاوز اختبارات في القراءة وتفسير الدستور، بالإضافة إلى فتح مراكز الاقتراع في أماكن بعيدة عن مناطق الرقيق، وتفتح لساعات محدودة، بالإضافة إلى استعمال وسائل غير قانونية كالترهيب والاعتداء. وفي سنة 1965 عالج قانون حقوق التصويت عدم المساواة في الحقوق السياسية، فنص على أن عدد المسجلين للتصويت من أي أقلية عرقية أقل من% 50 كان ذلك دليلا على التمييز، كما تم استبدال أمناء السجلات

1 علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية، ،مرجع سابق، ص 102

الفيدراليين محل المسؤولين المحليين لضمان المساواة في معاملة الأقليات العرقية، ورغم إزالة أهم العراقيل القانونية أمام تصويت الأمريكيين من أصل إفريقي، إلا أن نسبة مشاركتهم لازالت تتذيل المتوسط الوطني[1] .

- ✓ في المرحلة الثالثة تم توسيع حق الانتخاب للنساء، وامتد نضال الماديات بهذا الحق من مؤتمر سينياك فولز الذي أصدر إعلان المشاعر المعني بحقوق المرأة سنة 1848 وحتى التصديق على التعديل الدستوري رقم 19 سنة 1920، الذي منح المرأة حق الإنتخاب.
- ✓ في المرحلة الرابعة وفي خطاب الرئيس أيزنهاور عن حالة الاتحاد، الذي طلب فيه من أعضاء الكونجرس سن قانون تخفيض سن التصويت من 21 سنة إلى 18 سنة، ولكن لم يتم ذلك إلا في سنة 1971 إبان حرب فيتنام بموجب التعديل رقم 26 للدستور، ولم يكن لذلك تأثير نظرا للمشاركة الضعيفة للشباب مقارنة بكبار السن.[2]

وقد بلغت أعلى نسبة مشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 بنسبة فاقت بقليل% 60 كأعلى نسبة حصلت منذ 36 سنة، وتكررت هذه النسبة 4 مرات في تاريخ الانتخابات الرئاسية الأمريكية منذ منح حق التصويت للمرأة سنة 1920، بينما تتراوح نسب المشاركة عادة في انتخابات الكونجرس، وانتخابات حكام الولايات ما بين% 35 و% 40. وفي تصنيف للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لـ 140 دولة ديمقراطية حسب متوسط الإقبال في الانتخابات منذ 1945صنفت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 114. وزيادة على هذا التصنيف المتدني لنسب الإقبال مقارنة بالديمقراطيات الأخرى، تطرح مسألة أخطر حول من يصوتون ومن لا يصوتون، فنسب غير المصوتين ترتفع في أوساط ذوي الأصول الإفريقية

1 – علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية، ،مرجع سابق، ص 102

2 – المرجع نفسه، ص103

والإسبان والفقراء والأقل تعليما ومن أبرز المعوقات التي يضعها النظام الانتخابي الأمريكي أمام رفع نسب المشاركة ما يلي:-[1]

- ✓ رغم التدابير الساعية لمعالجة مشكلة ضعف نسب الإقبال، وأبرزها قانون حقوق التصويت لسنة 1965، والذي فرض معايير فيدرالية على الولايات والمناطق التي ثبت أنها تفرق على أساس العرق، وكان لهذا القانون أثر في زيادة نسب المسجلين والتصويت وشغل المناصب من ذوي الأصول الأفريقية. بالإضافة إلى القانون الوطني للتسجيل الصادر سنة 1993، إلا أن نسب التسجيل والتصويت لم تصل بعد إلى ما كان متوقّعا، ففي الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 بلغت نسبة المسجلين من مجموع من لهم الحق في التصويت نسبة% 74 .
- ✓ معدل تصويت الأمريكيين أكبر من الأمم الأخرى، فهناك انتخابات فيدرالية وانتخابات ولائية، وتسعى الولايات لإبعاد أيام التصويت على المستوى المحلّي لتجنّب تأثير الاتجاهات الوطنية، لذلك، ومن أمثلة ذلك أدلى يعاني الأمريكيون من الإرهاق التصويتي[1] ومن امثلت دلك مواطنو مدينة شارلوت بولاية نورث كارولينا بأصواتهم يوم 7 نوفمبر 2004 15 أكثر من 20 تصويتا على مناصب مختلفة فدرالية وولائية
- ✓ لا تنص القوانين الأمريكية على اعتبار يوم الانتخابات يوم عطلة، فأغلب الانتخابات الأمريكية تكون خلال أيام العمل، لذلك يتعين على المواطنين الذهاب للتصويت في خضم جداولهم المكتظة بالمهام.
- ✓ عدم إلزامية الانتخاب في الولايات المتحدة، عكس 32 دولة ديمقراطية تفرض إلزامية التصويت.

1 – علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية، ،مرجع سابق، ص 104

المطلب الثالث: الآثار على مستوى تمثيل الأقليات.

هناك توجه تقليدي يرى أن نظم التمثيل النسبي لها أفضلية في تمثيل الأقليات الدينية والعرقية واللغوية، من خلال آليتين رئيسيتين، أولهما أن نظم التمثيل النسبي تتيح تكوين برلمانات أكثر تمثيلا للسكان، وثانيهما أن الانتخابات وفق التمثيل النسبي ترفع نسبة تأييد النظام السياسي من طرف الناخبين، ومنهم الأقليات، نظرا للطبيعة وتتبع الأنظمة عدة سبل لتمكين الأقليات 16 الإدماجة العالية لهذه النظم .من حق التمثيل، كالاعتماد على الدوائر الانتخابية ذات الحجم الكبير لتحفيز الأحزاب السياسية لترشيح المزيد من المنتمين للأقليات على قوائمها، بالإضافة إلى أسلوب حجز المقاعد أو الحصص (الكوتا) .وفي الولايات المتحدة الأمريكية يكشف تاريخ نضال الأقليات العرقية وخاصة ذوي الأصول الإفريقية على تمييز واستبعاد دام لعقود طويلة على المشاركة في الحياة السياسية.

فضلا عن التمثيل السياسي للأقليات. ورغم إزالة أهم العراقيل القانونية أمام تصويت الأمريكيين من أصل إفريقي، إلا أن نسبة مشاركتهم لازالت تتذيل المتوسط كما يسمح قانون الحقوق الانتخابية للحكومة بترسيم حدود الدوائر الانتخابية بشكل غير متناسق، بهدف إيجاد دوائر تتمتع فيها 18الأقليات بالأغلبية، كالسود، أو اللاتينيين والأسيويين الأمريكان.

ومن التدابير الأخرى التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية، لرفع نسبة مشاركة الأقليات، هو سن قانون (HAVA) في أكتوبر 2002، الذي كان ضمن حزمة من الإجراءات لإصلاح النظام الانتخابي بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2000، التي أفرزت نتائج عكسية بفعل آلية المجمع الانتخابي. وقد حدد هذا القانون المعايير الواجب احترامها فيما يخص عملية التسجيل في القوائم الانتخابية واستعمال البطاقات المؤقتة،

وإمكانية الاختيار بين عدة لغات (الاسبانية، الصينية، الكورية، الهندية)، وإمكانية مراجعة الناخب لخياره يدويا، نظرا لاستعمال أجهزة الكترونية في عملية التصويت.[1]

1 – علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية، ،مرجع سابق، ص 105

خاتمة

يعتبر النظام الانتخابي الأمريكي أحد المحددات الأساسية لعدة جوانب في الحياة السياسية الأمريكية، على رأسها النظام الحزبي الذي يؤثر ويتأثّر بالنظام الانتخابي، فهذا النظام خدم الحزبين الكبيرين في أمريكا وأبقاهما في السلطة طيلة 150 سنة الأخيرة، وكان من بين أهم العوامل التي أعاقت ظهور قوى وأحزابا أخرى تنافس هذين الحزبين .وبالمقابل عمل الحزبان الرئيسيان على دعم هذا النظام باتخاذ تدابير للمحافظة عليه، رغم تعالي الأصوات المنادية بإلغائه أو إصلاحه، إذ لم تمس أغلب تلك الإصلاحات أسس وركائز هذا النظام الانتخابي .ومن الجوانب الأخرى المتأثرة بالنظام الانتخابي نجد نسب المشاركة ونوعيتها، إذ رغم أن نسب المشاركة مرتفعة نوعا ما، خاصة في الانتخابات ذات الطابع الفيدرالي، إلا أنها تعتبر من النسب المتدنية عند مقارنتها بالديمقراطيات الأخرى. وما يلاحظ كذلك في هذا الشأن، نسب المقاطعة المرتفعة لذوي الأصول الإفريقية والإسبان والفقراء والأقل تعليماً.

ومن جوانب القوة للنظام الانتخابي الأمريكي، إفرازه لحكومات منسجمة وقوية بفعل تأثير قاعدة "الفائز يحصل على كل شيئ ،كما يفرز كذلك معارضة قوية متماسكة ومؤثرة، تسمح لها بأداء دورها الرقابي والتشريعي كما يجب .ورغم التمييز والإقصاء الذي شهدته الأقليات (وخصوصا ذوي الأصول الإفريقية) طيلة قرون، إلا أنه وبعد حصولهم على حقوقهم السياسية، أصبح لهم تأثير بفعل عاملين أساسين، أولهما: تركز هاته الأقليات في ولايات محددة، الأمر الذي يتيح لهم تأثيرا كبيرا بموجب آلية المجمع الانتخابي. وثانيهما: قيام الكونجرس الأمريكي بعملية تقسيم الدوائر الانتخابية كل 10 سنوات مع مراعاة إحداث دوائر انتخابية تشكّل فيها الأقليات أغلبية عددية، ما يتيح لها التعبير

والتأثير بشكل أكبر في اختيار مرشحين يمثلونها في مختلف المستويات الانتخابية (المستوى المحلي، مستوى الولاية، المستوى الفيدرالي .(وإلى جانب تأثير آليات النظام الانتخابي على نتائج بعض الانتخابات، وعدم تعبيره في بعض الأحيان عن الإرادة الشعبية، هناك عوامل أخرى لها وزن وتأثير كبير في الانتخابات الأمريكية، ومن أهمها: المال السياسي والإعلام، فعلى سبيل المثال تجاوزت نفقات الحملات الانتخابية الرئاسية سنة 2004 حاجز الأربع مليارات من الدولارات، تمثل هبات واشتراكات جماعات المصالح والمساهمين الكبار، وتأثيرها الواضح في تحديد نتائج تلك الانتخابات. كما لا يمكن تجاهل دور الإعلام في توجيه الناخبين من خلال أساليب الدعاية المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابراهيم عبد العزيز شيحه الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري الدار الجامعية لبنان بدون سنه
2. ابراهيم عبد العزيز شيحه الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري الدار الجامعية لبنان بدون سنه
3. ابن منظور جمال الدين بن مكرم الانصاري لسان العرب الدار المصرية للتأليف والترجمة الجزء الثاني مصر بدون سنه نشر
4. احمد سعيفان قاموس مصطلحات سياسية والدستورية والدولية ط واحد بيروت مكتب لبنان 2004
5. اسامه احمد العادلي النظم السياسية المعاصرة بين الشمولية والديمقراطية الإسكندرية 2004
6. اسد الدين مُحَمَّد البائع دور الجماعات في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية مجله المفكر للدراسات القانونية والسياسية المجلد 3 العدد اربعه ديسمبر 2020
7. ألكسندر هاملتون واخرون الأوراق الفدرالية، ترجمة أبو عمران ابو حجلة، مراجعة احمد ظاهر – عمان – دار الفارس للنشر والتوزيع 1996
8. امون الرباط الوسيط في القانون الدستوري النظرية القانونية في الدولة وحكمها الجزء 2 ط 02 بيروت دار العلم للملايين 1971
9. الامين شريط الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2006
10. اندرو رينولدز بن رايلي واندرو اليس واخرون اشكال النظم الانتخابية ترجمة كريستيان شامتلو بنيويورك مؤسسة موكرياني للبحوث و النشر 2007

11. انروا رينولدز واخرون اشكال النظم الانتخابية ترجمه كريستينا هومانتا مولد مؤسسه 2007

12. اوصديق فوزي الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري دار الكتاب الحديث الجزائر 2000

13. بوعلام حمو الممارسة السياسية والنظم الانتخابية في المغرب العربي الجزائر والمغرب نموذجا أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعه وهران 02 مُحَمَّد بن احمد كليه الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014

14. جالسين جدن جميل الانتخابات الحرة والنزيهة القانون الدولي والممارسة العملية نزيهة احمد منير فايزة حكيم الدار الدولية للاستثمارات الثقافية طريقة واحد صفحه 40ابراهيم الخليل ابراهيم البزم إثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني 1996 2012 دراسة ميدانيه مذكره ماجستير في العلوم السياسية جامعه الازهر غزة 2014

15. حسن سيد احمد اسماعيل النظام السياسي للولايات المتحدة وانجلترا دار النهضة العربية القاهرة بدون سنه نشر

16. حسن سيدي احمد اسماعيل النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية دار النهضة القاهرة بدون سنه نشر

17. حسين عبيد صالح طاليس القانون الدستوري العام المبادئ الدستورية وتطبيقاتها في الأنظمة السياسية الحديثة بيروت دار المنهل اللبناني قاسمي 2017

18. حسينية شارون دوره الإدارة المحلية في مراقبه العملية الانتخابية المرحلة التحضيرية

19. حمد حمزة حسين الدليمي احمد حمود لبنا رياض الكونجرس الامريكي دراسة تاريخيه سياسية قانونيه مشتركه دار الأكاديميون الاردن عمان بدون سنه

20. رشيدة لرقم النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر مذكره لنيل شهادة الماجستير جامعه منثوري قسنطينة قسم الحقوق 2005 2006

21. ساميه بديعي اليه التحول في النظام الاقليمي لشرق اسيا رسالة ماجستير جامعه منثوري قسنطينة كليه الحقوق قسم العلوم السياسية 2007

22. سعد مظلوم العبدلي الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنه طاء واحد دار حلبه 2009

23. سعد مظلوم العبدلي الانتخابات ضمانات حريتها ونزهتها دراسه مقارنه ط واحد عمان دار حجله 2009

24. سعيد بوشعير النظام السياسي الجزائري دار الهدى الجزائر 1990

25. سيتينة لار سيرود وريتا تافرون التعميم من اجل المساوات ترجمة عماد يوسف السويد دليل المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات 2007

26. طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في صل النظام السياسي دراسة مقارنة، بدون بلد نشر، دار نافع للطباعة والنشر بدون سنة نشر

27. عبد العزيز سلمان نوار مُحَمَّد جمال الدين تاريخ الولايات من القرن 16 الى القرن 20 دار المفكر العربي للطباعة والنشر 1999

28. عبد الغني بسيوني عبد الله النظام السياسية والقانون الدستوري منشئات التعارف الإسكندرية 1997

29. عبد الهادي جوهري دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي ط 8 الإسكندرية المكتبة الجامعية 2001

30. علي الشنطاوي محاضرات في الديمقراطية دار مكتبه حامد للنشر والتوزيع عمان الاردن بدون سنه نشر

31. كرم لميس الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي القاهرة المنظمة العربية للحقوق الانسان 2014

32. كمال الغالي مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية دمشق مطبعه الرياض 1981

33. لحرازي الحاج الحماية القانونية لانتخابات مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2004/2003

34. ليلى بن حمودة الديمقراطية ودولة القانون الجزائر دار همهومه للطباعة والنشر والتوزيع 2014

35. مازن حسن النظام الانتخابية دراسة مقارنه مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات القاهرة 2011

36. مفيدة بالعبيدي اصلاح النظام الانتخابي وافاق تحقيق الديمقراطية التشاركية محله التواصل من الاقتصاد والإدارة والقانون 2017

37. منصور مُحَمَّد الواسعي حق الانتخاب والترشح وضمانتها الإسكندرية المكتبة الجامعي الحديث 2010

38. منصور مُحَمَّد مُحَمَّد الواسعي حق الانتخاب والترشيح وضمانتها المكتب الجامعي الحديث 2010

39. موريس ديفرجيه المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية ترجمه جورج سعد مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 2014

40. المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات اشكال نظم الانتخابية ستوكهولم 2010

41. ميزان ساندي الانتخابات والاحزاب السياسية الأمريكية ترجمه خالد علي مؤسسات هنداوي التعليم والثقافة القاهرة 2014

42. نظم الانتخاب الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية نشرة الكترونيه ربع سنوية صادره عن وزاره الدولة لشؤون المجلس الوطني للاتحاد 30 ديسمبر 2012 شوهد في 2022/02/19 الحكومة الاتحادية: هي الحكومة المشتركة للبلد الفدرالي.

43. نعمان احمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون المقارن مكتبه الثقافة للنشر والتوزيع مؤقته الاردن 1999

44. نعمان احمد الخطيب الوسيط في النظم السياسية والقانون المقارن مكتبه الثقافة للنشر والتوزيع مؤقته الاردن 1999

45. علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي وآثاره السياسية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 2 العدد 4، 2018/12/01.

فهرس المحتويات

الفهرس

تشكرات وعرفان	-
اهداء	-
الفهرس	-
مقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية النظام الانتخابي وأثاره السياسية	
المبحث الأول: مفهوم الانتخاب.	06
المطلب الأول: تعريف الانتخاب.	06
المطلب الثاني: تطور مفهوم الانتخاب.	07
المطلب الثالث: التكيف القانوني للانتخاب.	11
المبحث الثاني: مفهوم النظام الانتخابي.	15
المطلب الأول: تعريف النظام الانتخابي.	15
المطلب الثاني: الاسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي.	16
المطلب الثالث: اهميه النظام الانتخابي.	18
المبحث الثالث: تصنيف النظم الانتخابية.	19
المطلب الاول: نظام الانتخاب المباشر وغير المباشر.	20
المطلب الثاني: الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة.	21
المطلب الثالث: النظام النسبي ونظام الأغلبية.	23
المبحث الرابع: الاثار السياسية للنظام الانتخابي.	30
المطلب الأول: الاثار السياسية لنظام الانتخاب مباشر وغير المباشر.	30
المطلب الثاني الاثار السياسية لنظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة.	31
المطلب الثالث: الاثار السياسية النظام النسبي ونظام الأغلبية.	32
الفصل الثاني: النظام الانتخابي وآثاره السياسية في و. م. أ.	
المبحث الأول: النظام السياسي الأمريكي.	36
المطلب الأول: الفواعل الرسمية وغير الرسمية في النظام السياسي الأمريكي.	36

المطلب الثاني: دستور الولايات المتحدة الأمريكية.	38
المبحث الثاني: النظام الانتخابي الأمريكي.	40
المطلب الاول: اسس الديموقراطية الامريكية.	40
المطلب الثاني: مقومات النظام الانتخابي الأمريكي .	41
المطلب الثالث: النظام الانتخابي لانتخاب رئيس الجمهورية.	45
المطلب الرابع: النظام الانتخابي لانتخاب الكونغرس.	46
المبحث الثالث: الآثار السياسية للنظام الانتخابي.	50
المطلب الاول: الآثار على النظام الحزبي.	50
المطلب الثاني الآثار على معدلات المشاركة:	51
المطلب الثالث: الآثار على مستوى تمثيل الأقليات.	55
خاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	61
فهرس المحتويات	-